



## الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

### الآثار الاقتصادية للحرب والسلام



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي

الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الآثار الاقتصادية للحرب والسلام

© 2016، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

© 2016 International Bank for Reconstruction and Development /The World Bank

1818 H Street NW, Washington DC 20433

هاتف: 202-473-1000، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

1 2 3 4 17 16 15

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة فيه. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أي خريطة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها. وليس بهذه الوثيقة ما يشكل أو يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظ على نحو التخصيص.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، (CC BY 3.0 IGO):

<http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo>. وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو

اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

**نسبة العمل لصاحبه** – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: شاننا ديفاراجان ويلي منقي. 2016 "الآثار الاقتصادية للحرب والسلام" الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (يناير/كانون الثاني)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

Doi:-10.1596/10.1596/978-1-4648-0702-1 الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0. نسب المشاع

الإبداعي CC BY 3.0 IGO

**الترجمات** – إذا قمت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل لصاحبه: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي ويجب ألا تُعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

**الاقتباسات** – إذا قمت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. والمسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس تقع حصراً على كاتب الاقتباس أو كاتبه، ولا يُقرها البنك الدولي.

المحتوى المملوك من قبل أطراف أخرى - لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك للغير أو جزء منه وورد في هذا العمل بحقوق الغير. وتقع مخاطر أي دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام مُكوّن من هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن الأمثلة على المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور. ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: 1818 H Street NW, Washington, DC 20433، فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني: [pubrights@worldbank.org](mailto:pubrights@worldbank.org).

ISBN (نسخة إلكترونية):

:DOI

صورة الغلاف: ©iStock.

التاريخ الفاصل للبيانات المستخدمة في هذا التقرير هو 30 ديسمبر/كانون الأول 2015.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي  
الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الآثار الاقتصادية للحرب والسلام

شكر وتقدير

الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي. وهو مُكَمَّل لتقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يصدره البنك الدولي مرتين سنويا مع مراجعة آنية باستخدام بيانات شديدة التواتر للبلدان أو الأعداد المختارة بالمنطقة.

أعدت هذا التقرير الخبيرة الاقتصادية ليلي منقي تحت إشراف شانتا ديفاراجان وتوجيهه. وقدمت إلينا إيانتشوفيتشينا، وهيديكي ماتسونغا، ويوسف كايندريبوغو مدخلات مهمة، كما قدمت سحر سجاد حسين البيانات الخاصة بالبلدان. ونود أن نتوجه بالشكر لرضوان شعبان، وإلينا إيانتشوفيتشينا، وهيديكي ماتسونغا على تعليقاتهم على النسخة السابقة من التقرير. ونُقدِّر الخدمات الإدارية الممتازة التي قدمتها إيزابيل نشال-دابي في إعداد التقرير.

## جدول المحتويات

1	التطورات الاقتصادية الأخيرة
1	الاقتصاد العالمي
3	اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
10	الآثار الاقتصادية للحرب
12	الأضرار التي لحقت برأس المال المادي
14	الأضرار التي لحقت برأس المال البشري
16	أزمات التشرد القسري
20	الظروف المعيشية للاجئين والمشردين داخليا
21	الآثار الاقتصادية للسلام
24	مكاسب الديمقراطية
28	المرفق
32	المراجع
	الإطار
8	الإطار 1. إصلاح الإتفاق العام في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الأشكال البيانية
1	الشكل 1. الاقتصاد العالمي
3	الشكل 2. تقلب أسعار النفط
4	الشكل 3. الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5	الشكل 4. أعداد السائحين القادمين في شمال أفريقيا
15	الشكل 5. وضع التعليم
17	الشكل 6. تقدير أعداد اللاجئين والمشردين داخليا (بالآلاف)
20	الشكل 7. أزمة المشردين داخليا باليمن
21	الشكل 8. الظروف المعيشية للاجئين السوريين في لبنان والأردن

- الشكل 9. اتجاهات الديمقراطية ..... 26
- الشكل 10. آثار التحولات الدائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النمو ..... 27

### الجدول

- الجدول 1. مؤشرات الاقتصاد الكلي ..... 9
- الجدول 2. تقدير أعداد السكان المتضررين في سوريا ..... 16
- الجدول 3. عدد اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة (حتى ديسمبر/كانون الأول 2015) ..... 18
- الجدول 4. أزمة اللاجئين العراقيين ..... 19
- الجدول 5. المؤشرات الاجتماعية لبلدان مختارة خارجة من الصراع ..... 23
- الجدول 6. متوسط نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في بلدان مختارة (في المائة) ..... 24

### الأشكال البيانية بالمرفق

- الشكل أ1. أثر وضع الديمقراطية والاستثمار على النمو ..... 30
- الشكل أ2. أثر وضع الديمقراطية والحرية الاقتصادية على النمو ..... 30.

### جدول المرفق

- الجدول أ1: التقديرات المجمعّة 1984-2012 ..... 31

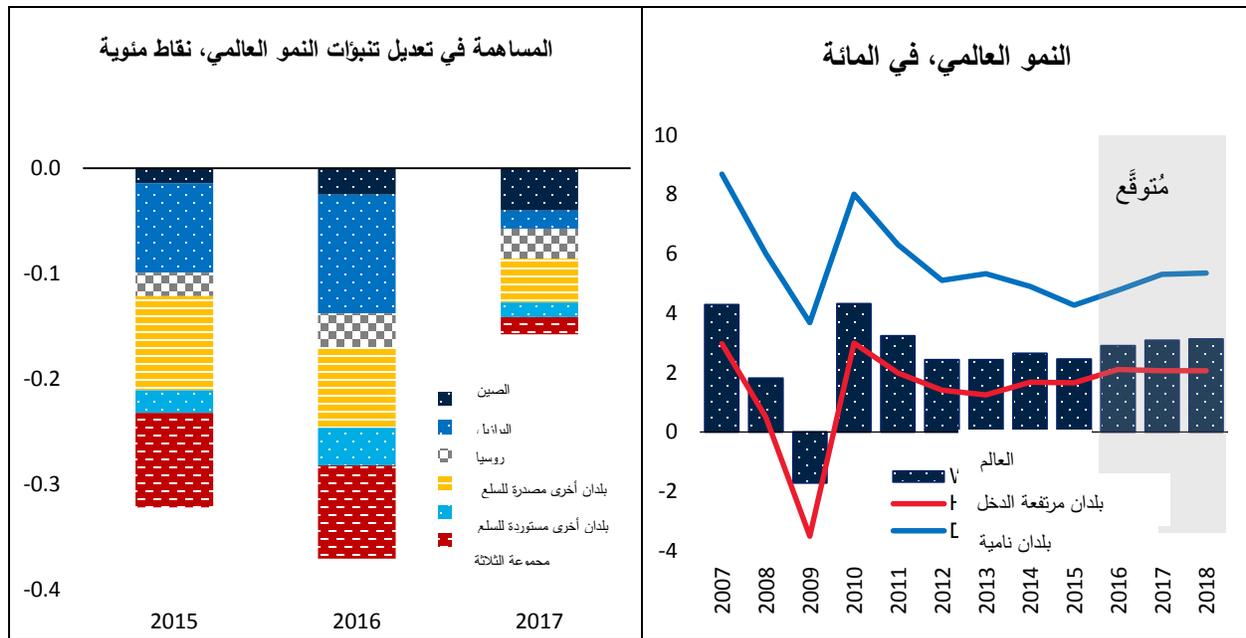
## قائمة الاختصارات والأسماء المختصرة

المؤشرات القطرية للسياسة الخارجية	CIFP
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	ESCWA
إدارة معلومات الطاقة" الأمريكية	EIA
مجلس التعاون الخليجي	GCC
إجمالي الناتج المحلي	GDP
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	GDP PC
اجمالي الناتج القومي	GNP
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	IFRC
الدليل الدولي للمخاطر القطرية	ICRG
المشردون داخلياً	IDPs
الوكالة الدولية للطاقة	IEA
منظمة العمل الدولية	ILO
صندوق النقد الدولي	IMF
الأهداف الإنمائية للألفية	MDGs
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
منظمات غير حكومية	NGOs
شركة النفط الوطنية الإيرانية	NIOC
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA
للبرميل	p/b
المركز السوري لبحوث السياسات	SCPR
الأمم المتحدة	UN
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
صندوق الأمم المتحدة للطفولة	UNICEF
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	UNOCHA
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	UNRWA
منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة	UNWTO
دولار الولايات المتحدة	USD
آفاق الاقتصاد العالمي	WEO
برنامج الأغذية العالمي	WFP

أولاً. التطورات الاقتصادية الأخيرة

الاقتصاد العالمي. عدّل البنك الدولي، على غرار المحللين الاقتصاديين الآخرين، تقديراته للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2015 بالنقصان إلى 2.4 في المائة، أي ما يقل بواقع 0.4 نقطة مئوية عن توقعاته في يونيو/حزيران 2015. وتتمثل العوامل التي أسهمت في هذا التعديل بالنقصان في تدهور آفاق النمو للبلدان النامية، ولاسيما الصين، وتراجع أسعار السلع الأولية، ومنها النفط، وتصاعد الصراعات والهجمات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وتراجع معدل النمو الاقتصادي في أسواق البلدان النامية والصاعدة من 4.9 في المائة في عام 2014 إلى 4.2 في المائة في 2015، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى ضعف آفاق النمو في البلدان الرئيسية المصدرة للسلع الأولية. فروسيا والبرازيل تشهدان حالة ركود اقتصادي، كما تتعرض المملكة العربية السعودية وبعض البلدان الرئيسية المصدرة للنفط لضغوط من جراء انخفاض أسعار النفط. وما زالت آفاق النمو لهذه المجموعة من البلدان قائمة، مع توفّع أن يستمر ضعف أسعار النفط لبعض الوقت (الشكل 1). وعلى النقيض من ذلك، اكتسب النمو في البلدان مرتفعة الدخل زخماً في عام 2015، بفضل قوة الطلب المحلي وتحسّن ظروف الائتمان. إلا أن التوقعات الخاصة بعام 2016 في هذه البلدان شهدت تعديلات بالنقصان بفعل آثار تباطؤ حركة التجارة في آسيا على اليابان، وصعود الدولار الأمريكي على الولايات المتحدة.

الشكل 1. الاقتصاد العالمي



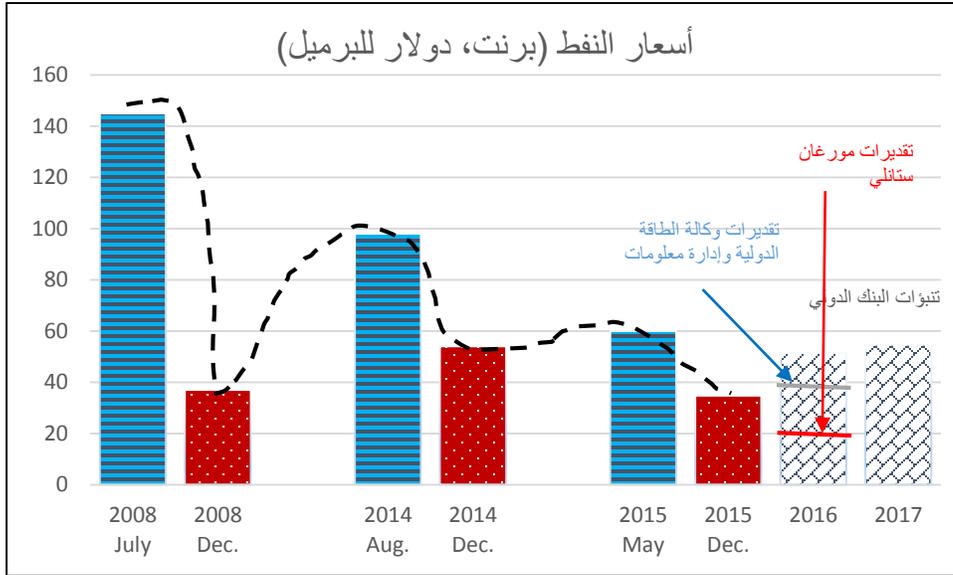
المصدر: تقرير البنك الدولي (الآفاق الاقتصادية العالمية) يناير/كانون الثاني 2016. ملاحظة: المساهمات في النمو العالمي محسوبة على أساس سعر الدولار الأمريكي في 2010. "بلدان أخرى مصدرة للسلع" تشير إلى البلدان المصدرة للسلع ماعدا روسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا. أما "بلدان أخرى مستوردة للسلع" فتشير إلى البلدان الأخرى المستوردة للسلع الأولية ماعدا الصين والهند ومجموعة الثلاثة (منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة).

يتوقع البنك الدولي أن ينتعش النمو الاقتصادي العالمي قليلا ليصل إلى 2.9 في المائة في عام 2016، و3.1 في المائة في 2017-2018. ويُعزى هذا الانتعاش المتوقع إلى إعادة التوازن المنظم في الصين، واستمرار التعافي في البلدان مرتفعة الدخل، والضبط التدريجي لأوضاع التمويل، واتجاه أسعار السلع الأولية نحو الاستقرار. وتتمثل المخاطر الرئيسية لهذه الآفاق في تباطؤ النشاط في البلدان الرئيسية الصاعدة والنامية، وتوقعات مسار أسعار الفائدة الأمريكية في المستقبل التي تبطئ تدفقات رأس المال في العالم، وتراجع أسعار السلع الأولية إلى مستوى دون المتوقع.

واستمر تراجع أسعار النفط بسبب اختلالات جانبي العرض والطلب، حيث انخفضت الأسعار بنسبة 35 في المائة في عام 2015، وهوت دون 30 دولارا للبرميل من خام برنت في منتصف يناير/كانون الثاني 2016، أي رُبُع ذروتها في يونيو/حزيران 2014، وأقل من المستوى المتدني أثناء الأزمة المالية والبالغ 36.20 دولار للبرميل (الشكل 2). وكانت العوامل الرئيسية في هذا الهبوط الحاد لأسعار النفط هي ضعف الطلب من الصين وتباطؤ النمو في منطقة اليورو. ولم يكن للمخاطر الجيوسياسية مثل الخلاف الذي دب في الآونة الأخيرة بين المملكة العربية السعودية وإيران تأثير على أسعار النفط إلا لساعات قليلة بعد تصاعد التوترات. وتتردد تكهنات بأن "تخمة المعروض النفطي" مع صعود الدولار الأمريكي قد يؤديان إلى مزيد من التراجع للأسعار هذا العام، بل قد تصل إلى 20 دولارا للبرميل حسب تقدير مورغان ستانلي.<sup>1</sup> وتذهب تقديرات وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن أسعار النفط قد تبلغ في المتوسط نحو 40 دولارا للبرميل في عام 2016. ومن المحتمل أيضا بنهاية عام 2016 أو منتصف عام 2017، أن يخرج بعض منتجي النفط الأعلى تكلفة مثل منتجي النفط الصخري من السوق وأن يبدأ انتعاش أسعار النفط. وانعكاسا لهذا الاحتمال، يتوقع البنك الدولي متوسط 37 دولارا للبرميل هذا العام وزيادة إلى 48 دولار للبرميل في 2017.

<sup>1</sup> مورغان ستانلي، مذكرة بحثية، 11 يناير/كانون الثاني، 2016.

## الشكل 2. تقلب أسعار النفط



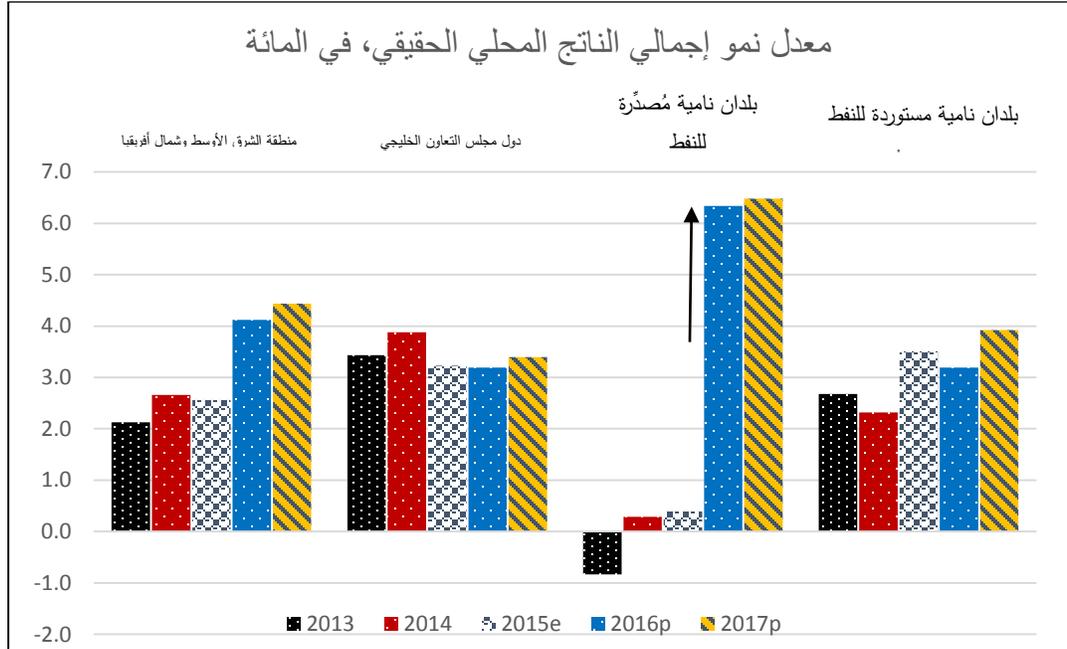
المصدر: البنك الدولي.

اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عدّل البنك الدولي تقديراته للنمو الاقتصادي في عام 2015 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.6 في المائة، أي أقل قليلاً من النمو في 2014، ومنخفضاً 0.2 نقطة مئوية عن توقعاته في أكتوبر/تشرين الأول 2015. وترجع الأسباب الرئيسية لهذا التعديل الأخير في تقديرات النمو إلى استمرار الحروب الأهلية، والهجمات الإرهابية، وتراجع أسعار النفط. وزادت المواجهة التي نشبت في الآونة الأخيرة بين المملكة العربية السعودية وإيران من التوترات المستمرة التي تشهدها المنطقة. وإذا اشتدت هذه المواجهة فإنها قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري، لاسيما في البلدان المعنية بشكل مباشر وحلفائها. وفي ظل مستويات الإنفاق الحكومي الحالية، ومع تراجع أسعار النفط، قد تؤدي مثل هذه الاستجابة إلى زيادة الضغوط على هذه الاقتصادات. وفضلاً عن ذلك، من المحتمل أن تزيد المواجهة التي نشبت في الآونة الأخيرة من المخاطر الجيوسياسية، لتؤثر على الاستثمار، والسياحة، والتجارة في منطقة هشة بالفعل.

ونظراً لأنه لا يبدو أن عوامل ضعف النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستتحسّر قريباً، فإن الآفاق على الأمد القصير لا تزال "تبعث على تشاؤم يشوبه الحذر"، وسيبقى متوسط معدل النمو الإقليمي عند هذا المستوى المنخفض. بيد أنه مع إيجاد حل سياسي للصراعات في اليمن وليبيا، وإلى حد ما في العراق وسوريا، ورفع العقوبات عن إيران، سيتحسن معدل النمو الإقليمي من خلال أنشطة إعادة الإعمار واستئناف الاستثمار وصادرات النفط. وفي ظل هذا السيناريو الذي يتسم بدرجة أكبر قليلاً من التفاؤل، يتوقع البنك الدولي أن يبلغ متوسط معدل النمو في المنطقة 4.1 و4.4 في المائة في عامي 2016 و2017، أي ما يزيد نحو نقطة مئوية واحدة عن الأعوام الثلاثة المنصرمة (الجدول 1 والشكل 3). ويتوقع الكثير من هذا النمو الإضافي على

عودة إيران إلى الأسواق العالمية، واستتباب الأمن في ليبيا والعراق بدرجة تتيج زيادة صادرات النفط. وسبقي النمو في دول مجلس التعاون الخليجي ثابتا في الفترة التي تغطيها التوقعات، حيث إن هذه البلدان ستضطر إلى التعامل مع أسعار النفط المنخفضة لبعض الوقت.

الشكل 3. الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: البنك الدولي.

على صعيد آخر، لم تستطع البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحقيق الاستفادة الكاملة من انخفاض أسعار النفط لأنها تواجه إمّا الآثار غير المباشرة للحروب الأهلية والصراعات في المنطقة، أو غياب الأمن بسبب الهجمات الإرهابية (أو الأمرين معا). ويتحمّل الأردن ولبنان مع تركيا<sup>2</sup> المسؤولية الدولية عن استضافة اللاجئين السوريين، ولذلك فإن هذه البلدان تتعرّض لضغوط هائلة على ماليتها العامة (راجع القسم التالي من التقرير). ويستضيف الأردن أكثر من 630 ألف لاجئ سوري مُسجّل، بينما يُؤلّف اللاجئين ربع السكان في لبنان. وزادت معدلات البطالة في الأردن إلى 12.5 في المائة في النصف الأول من عام 2015 بالمقارنة مع 11.4 في المائة في الفترة نفسها من عام 2014.<sup>3</sup> وأدّى غياب الأمن والشكوك المتزايدة إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في البلدين. ففي الأردن، انخفضت الاستثمارات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى ما

<sup>2</sup> من بين أكثر من 2.7 مليون لاجئ سوري في تركيا يوجد العدد الأكبر في إسطنبول (20 في المائة من إجمالي اللاجئين)، والمناطق الجنوبية في غازي عنتاب (14 في المائة) وهاتاي (12 في المائة) وسانليورفا (10 في المائة). و51 في المائة من كل اللاجئين أطفال دون الثامنة عشرة من العمر.

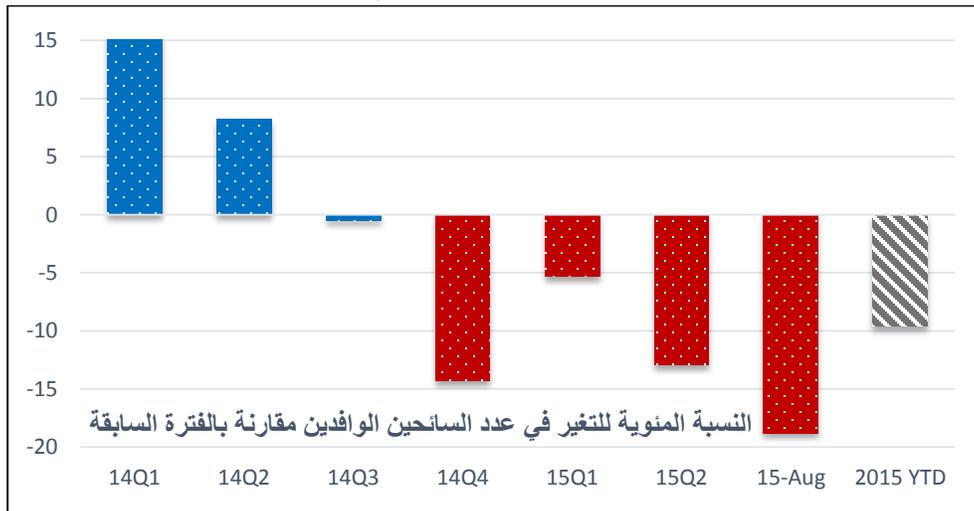
<sup>3</sup> مع أن اللاجئين السوريين قد يكونون عبئا على اقتصاد البلد المضيف، فإنه تبيّن أيضا أنهم وراء بعض الاتجاهات الإيجابية. وتُظهر البيانات أن السوريين الذين وصلوا إلى تركيا ومعهم أموال قد قاموا بالاستثمار في هذا البلد. بدأ السوريون أيضا إنشاء مؤسسات ومشروعات أعمال صغيرة (معظمها غير مُسجّلة)، ولاسيما المقاهي والمطاعم في تركيا (البنك الدولي 2015).

يُقدَّر بنحو 27.4 في المائة في عام 2015، من ذروتها البالغة 28.1 في المائة في 2013. وفي لبنان تضررت بشدة القطاعات الرئيسية التي تُعزِّز النمو وهي السياحة والعقارات والإنشاءات. ومن المتوقع أن تُبقي هذه العوامل معدل النمو بين 2.5 و3.5 في المائة في عامي 2016 و2017 للبلدين وهو أقل كثيرا من إمكانيات الاقتصاديين.

وألحقت الهجمات الإرهابية أضرارا بالاقتصاديين المصري والتونسي. وأظهرت بيانات لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أن أنشطة السياحة (وهي مصدر رئيسي لعائدات الصادرات والتوظيف) تراجعت بشدة في أعقاب الهجمات التي وقعت في الآونة الأخيرة في البلدين، وتسببت في إبطاء خطى النمو وخلق الوظائف (الشكل 4). ومن المحتمل أن تكون تحويلات المغتربين قد تضررت أيضا في تلك البلدان (مصر ولبنان والأردن) التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التدفقات الوافدة من دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى وجه الإجمال، من المتوقع أن يحوم معدل النمو حول 3.8 في المائة في مصر و2.5 في المائة في تونس في عام 2016 وأن يتحسن تدريجيا في عام 2017.

وفي الوقت نفسه، تتعرض البلدان المصدرة للنفط في المنطقة لمصاعب من جراء انخفاض أسعار النفط. وتفقد كل البلدان المصدرة للنفط تقريبا ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي مبالغ هائلة من إيرادات المالية العامة، حيث بلغت أسعار النفط الآن أقل من ثلث مستوى سعر التعادل اللازم لتحقيق التوازن في ميزانياتها (ديفاراجان ومتقي، 2015) وفقدت المملكة العربية السعودية نحو نصف إيرادات ماليتها العامة في عام 2015 في أعقاب هبوط الأسعار من 96 دولارا للبرميل في 2014 إلى 53 دولارا في 2015 أو ما يعادل 110 مليارات دولار أو نحو 15 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ومع استمرار الإنفاق عند مستوى مرتفع، من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية 140 مليار دولار في عام 2015. وتذهب التقديرات إلى أن الدين العام سيزيد زيادة كبيرة ليصل إلى 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية في عام 2017، أي عشرة أمثال مستواه البالغ 2.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013. ويُقدَّر أن احتياطات النقد الأجنبي انخفضت بمقدار 96 مليار دولار في عام 2015 وأن تشهد مزيدا من الانخفاض العام القادم.

الشكل 4. أعداد السائحين القادمين في شمال أفريقيا



المصدر: منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNWTO).

وإذا بقيت الأسعار عند حوالي 30-35 دولارا للبرميل هذا العام، فإن هذه البلدان ستخسر المزيد بالمقارنة بعام 2015. فالمملكة العربية السعودية ستفقد 55 مليار دولار أخرى، أو نحو رُبع إيرادات مالتها العامة في 2016. ويُقدَّر أن العراق سيفقد إجمالا في عامي 2015 و2016 ما يزيد على 40 مليار دولار. وتنتطع بعض هذه البلدان إلى إصلاح نظام دعم الوقود من أجل السيطرة على نفقاتها (الإطار 1). ومع ذلك، فإن الإنفاق الحكومي ما زال مرتفعا، إذ إن عددا كبيرا من السكان يعمل بالقطاع العام ويحصل على العديد من المزايا والمنافع. وفي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، وصلت فاتورة أجور القطاع العام إلى مستوى لم يسبقه مثيل بلغ 18 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 بسبب صرف منحة للموظفين تعادل راتب شهرين إضافيين، ومن المتوقع أن تتخفف هذه النسبة في عام 2016.

وتتملك أغنى البلدان المُصدِّرة للنفط في المنطقة، وهي المملكة العربية السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، احتياطات نقدية كبيرة ستمكَّنها من تحمُّل عجز الميزانية خلال السنوات الأربع أو الخمس القادمة، ولكن ليس بعد ذلك. وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أنه إذا استمرت المستويات الحالية للإنفاق وكان سعر النفط 40 دولارا للبرميل، فإن المملكة العربية السعودية ستستنفد احتياطاتها بنهاية هذا العقد. وعند هذا المستوى من الإنفاق، وإذا لم تحدث أية تغييرات للسياسات، فإن دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من مُصدِّري النفط سيشهدون عجزا في ميزانياتهم يصل إلى 9.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 (الجدول 1).

وبالنسبة لعامي 2016 و2017، قد يحدث بعض التحسُّن في أوضاع الميزانية بفضل سياساتها لخفض إعانات الدعم وتقليل الإنفاق (الإطار 1). غير أن ضبط أوضاع المالية العامة قد يساعد هذه البلدان على مواجهة آثار انخفاض أسعار النفط، لكنه قد يكون عبئا على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العام القادم.

وتشهد أربعة من البلدان النامية المُصدِّرة للنفط حروبا أهلية أو صراعات كبيرة. ومن غير المتوقع أن ينتعش النمو في هذه البلدان-سوريا واليمن وليبيا والعراق-قريبا إذا لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية (الجدول 1). فضلا عن ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط قد أضر بشدة بهذه البلدان، ولذلك فإنها جميعا تُسجِّل أرقام عجز كبيرة في مالتها العامة. ومن المحتمل أن يبلغ عجز المالية العامة في ليبيا أكثر من 55.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وقد أُلحقت الحرب الأهلية أضرارا بالغة بالاقتصاد السوري. ولا تتوفر حاليا بيانات رسمية، لكن التقديرات من المركز السوري لبحوث السياسات تشير إلى أن عجز الميزانية بلغ 40.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 مع زيادة الدين العام إلى مستوى لم يسبقه مثيل بلغ 147 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأخير من عام 2014، ويواجه العراق أيضا عجزا كبيرا في المالية العامة. وقد أدَّى هبوط أسعار النفط والنفقات الكبيرة لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى عجز كبير في المالية العامة قدره 14.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015. ويُقدَّر أن مُعدَّل النمو ظل دون واحد في المائة في 2015. وبالنظر إلى استمرار العنف والصراع، فإن الآفاق الاقتصادية للبلدين لا تزال قاتمة. وسيستمر ضعف

وضع المالية العامة في البلدين كليهما، بسبب تراجع أسعار النفط وزيادة النفقات في المجالات الإنسانية والأمنية، فضلا عن أزمة التشرد القسري (راجع القسم التالي من التقرير).

إن الوضع السياسي في ليبيا هش ويعاني النشاط الاقتصادي من الضعف. وثمة علامات على أنه من المحتمل التوصل إلى اتفاق سلام بين البرلمانين المتنافسين في ليبيا في الأشهر القليلة القادمة. وإذا حدث هذا، فإنه سيساعد على تعزيز صادرات النفط الليبية، لأن مرفأين مغلقين يبلغ نصيبهما قرابة 50 في المائة من صادرات البلاد من النفط الخام قد يستأنفان عملياتهما. ومع أن زيادة صادرات النفط ستعود بالنفع على الاقتصاد الليبي (انظر الجدول 1)، فإنها ستؤدي على الأرجح إلى مزيد من الهبوط لأسعار النفط العالمية. وتملك ليبيا إمكانيات لإنتاج ما يصل إلى 1.8 مليون برميل يوميا من النفط، لكن إنتاجها هبط إلى الثلث بعد تفجّر الصراع.

وما زال الوضع في اليمن شديد الهشاشة. وعلى الرغم من الهدنة التي أعلن عنها في أوائل ديسمبر/كانون الأول 2015 لفترة قصيرة، فإن الحرب الأهلية قد أدت إلى توقف شبه كامل لإنتاج النفط والغاز في بلد يعتمد اعتمادا كاملا تقريبا على عائدات تصدير النفط. وقد تقلص النشاط الاقتصادي بمقدار الربع وأدى الانقراض إلى الخدمات الأساسية إلى تفاقم معاناة الناس. وتدهورت أوضاع المالية العامة وميزان المعاملات الخارجية ويُقدّر أن الدين العام وصل إلى 74 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، مرتفعا 20 نقطة مئوية عن مستواه العام السابق. وتضاعف معدل التضخم، إذ بلغ 21 في المائة في عام 2015. وهوت احتياطات النقد الأجنبي إلى مستوى قياسي متدن قدره ثلاثة مليارات دولار في عام 2015، ويُقدّر أنها ستهبط إلى 2.2 مليار دولار في 2016.

## الإطار 1. إصلاح الإنفاق العام في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعكف بعض بلدان المنطقة على إعادة النظر في نفقاتها العامة. وتشتمل الإصلاحات على خفض الإنفاق المرتفع على إعانات الدعم (ما يصل إلى 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في بعض الحالات)، وتقليص التعيينات في القطاع العام، وتقييد الأجور والرواتب.

### إصلاح نظم الدعم

- طبقت إيران نظام التحويلات النقدية العامة بدلا من إعانات دعم الوقود، وتتحرك الآن نحو التحويلات النقدية الموجهة.
- خفضت مصر في يوليو/تموز 2014 إعانات دعم الوقود، التي من المتوقع أن تنزل من 6.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 1.3 في المائة من الإجمالي في 2019.
- ألغت الكويت الدعم على وقود الديزل والكيروسين وتعتمد إلغاء الدعم عن البنزين قريبا.
- خفضت البحرين الدعم على الديزل والكيروسين، واللحوم و مواد غذائية أخرى.
- رفعت قطر رسوم استهلاك خدمات المرافق.
- حررت الإمارات أسعار الوقود وزادت سعر البنزين نحو 30 في المائة قريبا من أسعار السوق.
- رفعت حكومة عُمان أسعار الوقود وتعتمد زيادة رسوم استهلاك الخدمات العامة وضرائب الشركات.
- رفعت المملكة العربية السعودية أسعار البنزين 50 في المائة في أول يناير/كانون الثاني 2016 (إلى 0.24 دولار للتر) عملا بخطة لخفض إعانات الدعم تدريجيا على الوقود والكهرباء والمياه خلال السنوات الخمس القادمة. ويبلغ دعم الوقود 8.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وزادت أيضا احتمالات فرض ضريبة القيمة المضافة.
- وخفض الأردن والمغرب بالفعل إعانات دعم الوقود.

### الإنفاق الحكومي

- خفضت المملكة العربية السعودية الإنفاق على التعليم من 25 في المائة في العقد الأول من القرن الحالي إلى 22.8 في المائة من إجمالي الإنفاق في ميزانية 2016. وتسعى الحكومة إلى خفض فاتورة الأجور إلى أقل من 15 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في ميزانية 2016 عن طريق تقليص الزيادات في أجور القطاع العام.
- فرضت مصر ضريبة عقارية في عام 2015 في إطار إصلاح المالية العامة.
- جمّدت الجزائر التعيينات الجديدة في القطاع العام الذي يبلغ نصيبه 60 في المائة من الوظائف.
- خفضت سلطنة عمان الإنفاق العسكري في ميزانية 2016.
- خفض العراق ميزانية 2016 نحو 900 مليون دولار.

المصدر: بيانات إعلامية وقطرية.

الجدول 1. مؤشرات الاقتصاد الكلي

رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)					نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، %					
2017 p	2016 م	2015 ت	2014	2013	2017 م	2016 م	2015 ت	2014	2013	
-4.5	-6.1	-9.0	-2.5	1.8	4.4	4.1	2.6	2.7	2.1	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-3.9	-6.1	-8.6	-6.7	-5.9	5.5	5.1	1.6	1.0	0.5	البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
-3.8	-5.7	-9.7	-0.7	5.4	4.4	4.2	2.3	2.7	2.0	البلدان المصدرة للنفط
-5.1	-6.0	-9.4	2.3	10.4	3.4	3.2	3.2	3.9	3.4	بلدان مجلس التعاون الخليجي
-6.2	-6.1	-9.9	-5.7	-4.3	2.4	2.4	2.7	4.8	5.3	البحرين
8.6	7.6	7.2	17.2	34.2	2.7	2.5	1.2	0.1	0.8	الكويت
-10.1	-11.1	-12.9	-1.5	3.2	3.5	3.2	3.7	4.1	3.9	عمان
-4.1	-3.5	1.4	9.6	14.3	5.9	6.8	6.6	6.2	6.3	قطر
-11.5	-12.6	-19.5	-3.9	5.1	2.9	2.4	2.8	3.6	2.7	المملكة العربية السعودية
1.8	0.2	-2.9	5.0	10.4	3.3	3.1	3.0	4.6	4.3	الإمارات العربية المتحدة
-1.6	-5.2	-10.0	-5.9	-3.1	6.5	6.3	0.4	0.3	-0.8	البلدان النامية المصدرة للنفط
16.3	6.5	-55.2	-43.3	-4.0	27.6	35.7	-5.2	-	-13.6	ليبيا
...	...	...	-5.3	-6.9	...	...	...	-0.2	4.8	الجمهورية اليمنية
-6.4	-9.4	-11.5	-5.9	-0.8	4.0	3.9	2.8	4.3	2.8	الجزائر
-1.2	-1.9	-2.8	-1.2	-0.9	5.1	4.8	0.7	3.0	-1.9	جمهورية إيران الإسلامية
-3.0	-10.9	-14.5	-5.6	-5.9	5.6	4.3	0.4	-2.2	6.5	العراق
...	...	-21.8	-22.3	-18.5	...	...	-15.8	-	-20.6	سوريا
-6.1	-6.9	-7.3	-7.6	-9.0	3.9	3.2	3.5	2.3	2.7	البلدان المستوردة للنفط

-9.1	-10.6	-11.5	-12.2	-13.0	4.4	3.8	4.2	2.2	2.1	جمهورية مصر العربية
-3.9	-4.8	-4.8	-4.9	-6.8	3.3	2.5	0.5	2.3	2.3	تونس
-3.7	-12.5	-14.1	-12.0	-5.9	7.1	7.0	6.5	6.0	5.0	جيبوتي
-2.0	-2.8	-4.1	-9.1	-11.4	3.8	3.5	2.5	3.1	2.8	الأردن
-10.1	-7.9	-7.2	-6.6	-9.4	2.5	2.5	2.0	2.0	0.9	لبنان
-3.0	-3.7	-4.6	-4.9	-5.6	4.0	2.7	4.7	2.6	4.4	المغرب
-13.0	-13.8	-11.9	-12.5	-12.6	3.7	3.9	2.9	-0.4	2.2	الضفة الغربية وقطاع غزة

المصدر: البنك الدولي. ملاحظة: تستند توقعات معدلات النمو لعامي 2016 و 2017 إلى افتراض إبرام تسوية سلمية في البلدان التي تمزقها الحروب وانفتاح إيران. بيانات السنة المالية خاصة بمصر. (م) و (ت) يشيران إلى "متوقع" و "تقديري" على الترتيب. أما البيانات والتوقعات الخاصة باليمن وسوريا فهي غير متاحة. ولذلك، يجب الحذر في مقارنة المتوسطات الإقليمية عبر الزمن.

## ثانياً. الآثار الاقتصادية للحرب

كما لاحظنا في القسم السابق من التقرير، فإن ضعف أداء العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الآونة الأخيرة، وقتامة آفاقها المستقبلية، يرجع إلى عدة أسباب منها الحروب الأهلية التي تسببت في إزهاق الأرواح وجلبت الدمار وأدت إلى تراجع ملموس في معدلات النمو في البلدان التي تشهد صراعات وفي جيرانها. وندناول في هذا القسم مختلف السبل التي تؤثر بها الحروب الأهلية على بلدان المنطقة، ومن ذلك التشرذم القسري الذي أصبح أزمة شديدة. وفي القسم التالي، نتناول بالبحث كيف يمكن أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية إذا حل السلام.

وجدت دراسة لكوليبه (1999) أن معدل النمو الاقتصادي للبلدان ينخفض أثناء الحروب الأهلية في العادة 2.2 نقطة مئوية عن معدله في أوقات السلام. وقياساً على ذلك، فإن مستوى الدخل ستكون بعد مرور سبع سنوات من أي حرب أهلية أقل بنسبة 15 في المائة تقريباً عما لو لم تكن الحرب قد نشبت، وهو ما يعني ضمناً زيادة قدرها 30 في المائة في معدل الفقر المطلق. وستعادل الخسارة التراكمية لمستوى الدخل أثناء الحرب نحو 60 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام واحد. وتُظهر دراسة هوفلر ورينال كيرول (2003) أن نشوب حرب أهلية لمدة خمس سنوات يُفضي إلى انخفاض معدل النمو السنوي في المتوسط أكثر من نقطتين مؤبطين، وإلى زيادة معدل وفيات الرضع نحو اثنين في المائة سنوياً. ووجدت دراسة أخرى لستيوارت وهوانغ ووانغ (2001) أنه في عينة من 14 بلدا شهدت حروباً أهلية، انخفض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في المتوسط 3.3 في المائة. وفضلاً عن ذلك، فقد رصدوا أن 15 بلداً من بين 16 بلداً شهدت حروباً أهلية انخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن 13 من 17 بلداً سجّلت هبوطاً في إنتاج الغذاء، وأن الدين الخارجي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج

المحلي زاد في كل البلدان التي شهدت حروبا وشملت الدراسة. وتغيّرت أنماط التجارة في 12 بلدا من بين 18 بلدا وتراجع معدل نمو الصادرات.

ويبدو أن هذه التقديرات العالمية هي ما ستمخض عنه الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا. فأربع سنوات من الحرب الأهلية في سوريا والحرب المتصاعدة مع تنظيم داعش في العراق بعد عام 2014 خلفت خسائر شديدة في الناتج. وباستخدام نموذج التوازن العام متعدد الأقطار، قامت إياننتشوفيتشينا وإيفانوس (2014) بحساب خسائر الحرب في سوريا وآثارها غير المباشرة على تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر. وتظهر نتائج الدراسة أن الحرب في سوريا وآثارها على البلدان الخمسة المجاورة تسببت في خسائر في الناتج تبلغ قرابة 35 مليار دولار، بأسعار عام 2007، أو ما يعادل إجمالي الناتج المحلي لسوريا في عام 2007.<sup>4</sup> وتحملت سوريا والعراق -وهما أكثر بلدين تضررا بالحرب- وطأة الخسائر الاقتصادية المباشرة. وفضلا عن ذلك، فإنهما خسرتا المنافع التي تنجم عن زيادة التكامل الاقتصادي الرسمي مع جيرانهما. وتظهر نماذج المحاكاة في دراسة إياننتشوفيتشينا وإيفانوس أن سوريا والعراق شهدتا انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الثابتة 23 في المائة و28 في المائة عن المستويات التي كان يمكن أن تتحقق لو لم تنشب الحرب. وتتمثل التكاليف المرتبطة بالحرب ارتباطا مباشرا في انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 14 و16 في المائة لسوريا والعراق على الترتيب. وكان الحظر التجاري على سوريا عاملا رئيسيا وراء التكاليف المباشرة، أعقبه انخفاض حجم القوى العاملة ومهاراتها بسبب الوفاة وخروج اللاجئين من البلاد، وتدمير البنية التحتية وارتفاع تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال في مناطق الصراع.

أثرت الحرب السورية على مستوى معيشة البلدان المجاورة، ويُقدَّر أن متوسط نصيب الفرد من الدخل انخفض بواقع 1.1 في المائة في لبنان و1.5 في المائة في تركيا ومصر والأردن بالمقارنة بالمستويات التي كان من الممكن تحقيقها لو أمكن تفادي الحرب. وبالنسبة لمصر والأردن وتركيا، كانت تكاليف الفرصة البديلة لفقدان التكامل التجاري أكبر من التكاليف المباشرة. وفي لبنان وحدها، يُقدَّر أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفض بواقع 2.9 نقطة مئوية سنويا خلال فترة 2012-2014. وأدى هذا إلى سقوط أكثر من 170 ألف لبناني في براثن الفقر، وضاعف مُعدّل البطالة إلى أكثر من 20 في المائة، معظمهم من الشباب من غير ذوي المهارات (البنك الدولي 2013).

وفي سوريا، تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا، لكن حيازة الملكية تضررت بشدة بسبب التراجع الحاد في الطلب على الأراضي، وذلك نتيجة للجوء أعداد ضخمة من السوريين إلى بلدان أخرى. وعلى النقيض من ذلك، استفاد أصحاب الأراضي والشركات في لبنان وتركيا، في حين تضرر العمال نظرا لأن تدفق اللاجئين السوريين رفع الطلب المحلي على السلع والخدمات متسببا في ارتفاع الأسعار، وأدى إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة، ومن ثمَّ إلى انخفاض الأجور.

<sup>4</sup> لا يأخذ هذا التقييم في الحسبان التكلفة المالية لتقديم خدمات أساسية للاجئين في البلدان المضيفة، ولا تكلفة استخدام اللاجئين لمرافق البنية التحتية. وقد تكون هذه التكلفة ضخمة لكل من لبنان والأردن وتركيا، وهي البلدان الثلاثة التي استقبلت أكبر أعداد من اللاجئين (انظر القسم التالي من التقرير). والتكلفة المستقبلية الناشئة عن الأعداد الضخمة من الوفيات وإعادة بناء رؤوس الأموال المادية والبشرية المستنزفة ستكون ضخمة أيضا على الأرجح وخاصة في سوريا.

## الأضرار التي لحقت برأس المال المادي

بالإضافة إلى خسارة الناتج بسبب تعطل التجارة والعوائق الماثلة أمام حركة عوامل الإنتاج، تُسبب الحروب الأهلية أضراراً مباشرة بموارد البلد المنكوب من رأس المال المادي. بيد أنه من الصعب تقدير الأضرار التي أصابت مرافق البنية التحتية في بلدان تشهد حروباً مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن، لأن الوصول إلى المواقع المتضررة والبيانات والمعلومات محدود مادام الصراع قائماً، وكثيراً ما تتغير الأوضاع. وتكمن الصعوبة أيضاً في أن النتائج التي يمكن التوصل إليها قد تتباين حسب منهجيات التقدير والاقتراضات المستخدمة. وهناك منهجيتان يشجع استخدامهما، وهما: (1) الحسابات التي تستند إلى مختلف النماذج الاقتصادية لتقدير تأثير الأضرار على رأس المال؛ و(2) تجميع البيانات والمعلومات المتصلة بالأضرار الفعلية في البنية التحتية أو المباني على أرض الواقع.

وتختلف التقديرات للأضرار التي أحدثتها الحرب في سوريا واليمن والعراق وليبيا بتطبيق النماذج الاقتصادية واستخدام الإحصاءات المتاحة. وتشير تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات إلى أن الأضرار التي لحقت برأس المال بلغت 72 مليار دولار في سوريا بين 2011 ونهاية 2014. وتُظهر دراسة أن احتياجات ليبيا من البنية التحتية تُقدَّر بنحو 200 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة.

ويسعى البنك الدولي في عدة أماكن في سوريا واليمن والعراق إلى تقييم الأضرار في البنية التحتية من خلال تجميع البيانات والمعلومات المتصلة بالأضرار الفعلية مستخدماً مصادر البيانات مثل الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والبيانات المتاحة لمراكز المعلومات العامة والوكالات الإنسانية الشريكة.

وبالنسبة لسوريا، أُجري التقييم المبدئي للأضرار التي وقعت حتى نهاية 2014 في ست مدن - حلب ودرعا وحمص وحماة وإدلب واللاذقية، في سبعة قطاعات - الإسكان والصحة والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي والنقل والزراعة. وتذهب التقديرات إلى أن الأضرار الكلية للمدن الست تراوحت بين 3.6 مليار دولار و4.5 مليار. وكانت حلب أكثر المدن تضرراً إذ بلغ نصيبها قرابة 40 في المائة من تقديرات الأضرار. وكانت اللاذقية أقل المدن تضرراً، مع أنها تتعرض لمزيد من الضغوط على مرافق البنية التحتية والخدمات من جراء زيادة أعداد المشردين داخليا في المدينة. وكشف هذا التقييم أن الأضرار التي أصابت المساكن كانت الأكبر على الإطلاق بفارق كبير عن غيرها، إذ شكلت أكثر من 65 في المائة من الأضرار الكلية.

وفيما يتعلق باليمن، يعكف البنك الدولي في الوقت الحالي على إجراء تقييم مماثل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، البنك الإسلامي للتنمية وسلطات البلد. وقد بدأ الصراع ينتشر في كثير من أنحاء اليمن بعد مارس/آذار 2015. التقديرات الأولية، استناداً إلى البيانات اعتباراً من 31 أكتوبر 2015، وتظهر الأضرار في أربع مدن - صنعاء وعدن وتعز وزنجبار - في ستة قطاعات - التعليم والطاقة والصحة والإسكان والنقل والمياه والصرف الصحي تتراوح بين أربعة مليارات دولار وخمسة مليارات. وكان أكثر القطاعات تضرراً هو الإسكان، وأصيب المنشآت الصحية بأضرار خطيرة. وفي العراق، أجرى البنك الدولي تقييماً سريعاً للأضرار في المدن الأربع التي تم تحريرها من سيطرة تنظيم داعش في أربع قطاعات رئيسية مثل المياه

والصرف الصحي، والنقل، والمباني الحكومية والخدمات البلدية، والإسكان. ويتراوح تقدير الأضرار الكلية للقطاعات بين 362.5 مليون دولار و 443 مليوناً.

وتُصوّر هذه التقييمات للأضرار الأوضاع الصعبة التي يعانيها الناس الذين بقوا أو وجدوا أنفسهم بين شقي الرحي في مناطق الصراع. وبالنسبة لسوريا، يُظهر تقييم البنك الدولي أن القطاع الصحي في حالة بالغة السوء بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، ونقص الامدادات، والافتقار إلى المهنيين الصحيين. ولحقت أضرار بنحو ثلث المنشآت الصحية البالغ عددها 780 منشأة في مدن حلب ودرعا وحماة وحمص وإدلب واللاذقية والتي تتراوح من المستشفيات إلى الصيدليات. وبين المدن الست، كانت حلب أشدها تضرراً، إذ بلغ نصيبها 48.4 في المائة من الأضرار الكلية التي يُقدّر أنها أصابت المنشآت الصحية. وتشير التقديرات إلى أن التكاليف الكلية لأضرار البنية التحتية في القطاع الصحي لتلك المدن الست تراوحت بين 203 ملايين دولار و 248 مليوناً بنهاية عام 2014. وخلال عام 2015، وقع المزيد من الهجمات على المنشآت الصحية. وتكشف أحدث معلومات لمنظمة الصحة العالمية والاتحاد العالمي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن أكثر من 50 في المائة من المستشفيات دُمّرت تدميراً تاماً أو تعمل بشكل جزئي بسبب الدمار الذي لحق بها. وقد أصيبت مرافق البنية التحتية بأضرار شديدة، وتقلّصت القوى العاملة مع هروب الكوادر الطبية المختصة في أعقاب نشوب الحرب، وهو ما أفضى إلى نقص في الأيدي العاملة في وقت تتزايد فيه الاحتياجات الطبية كنتيجة مباشرة للحرب.

أمّا فيما يتعلّق بقطاع التعليم في سوريا، فإن تقييم البنك الدولي كشف أنه كان يوجد 1417 منشأة تتراوح من رياض الأطفال إلى الجامعات في ست مدن وأن 14.8 في المائة منها، لاسيما المدارس الابتدائية والثانوية، لحق بها شكل من أشكال الضرر. ويُقدّر أن التكلفة الكلية لأضرار البنية التحتية لقطاع التعليم في كل المدن الست تتراوح بين 101 مليون دولار و 123 مليوناً حتى نهاية عام 2014. وحيث إنه كان يوجد أكثر من 16 ألف مدرسة ابتدائية وثانوية في كل أنحاء سوريا، تذهب التقديرات إلى أن هناك أضراراً هائلة في عموم البلاد. وأظهرت دراسة أخرى أجرتها الأمم المتحدة أنه بالإضافة إلى أكثر من 20 في المائة من المدارس التي دُمّرت تدميراً متوسطاً أو كلياً، نشأت مشكلة أخرى للمنشآت التعليمية هي أن 18 في المائة من المدارس يقيم فيها المشردون داخليا ولم تعد تعمل كمدارس.

وتعطي تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) صورة مختلفة قليلاً من حيث التوزيع القطاعي للأضرار لأنها شملت أيضاً تحليل كل القطاعات ذات الصلة. وأصيبت المباني والمنشآت بأكثر الأضرار، إذ بلغ نصيبها 32 في المائة تلاها قطاع الصناعات التحويلية 18 في المائة والقطاعات الخدمية 9 في المائة.

وبالنسبة لسوريا، فإن معظم تقييمات الأضرار، ومنها تقييم البنك الدولي، أجريت حتى نهاية 2014، ولم يجر تقييم منهجي خلال عام 2015، على الرغم من أن الأضرار التي أوردتها تقارير الأنباء في 2015 كانت أكبر من السنوات السابقة. واشتدت الأضرار التي أصابت البنية التحتية في 2015، وشهدت الخدمات العامة مزيداً من التدهور. ويقول تقرير أصدرته إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة إن المنشآت الصحية تعرضت في يونيو/حزيران ويوليو/تموز وأغسطس/أب 2015 وحدها، للهجوم أكثر من 70 مرة، الأمر الذي حال دون وصول الكثير من المرضى إلى هذه المراكز. وازداد الوضع تدهوراً من جراء استمرار نقص الوقود والكهرباء. وكان نحو ثلثي السكان يحصلون على المياه من مصادر ذات مخاطر متوسطة إلى عالية. وأصيبت محطة لمعالجة

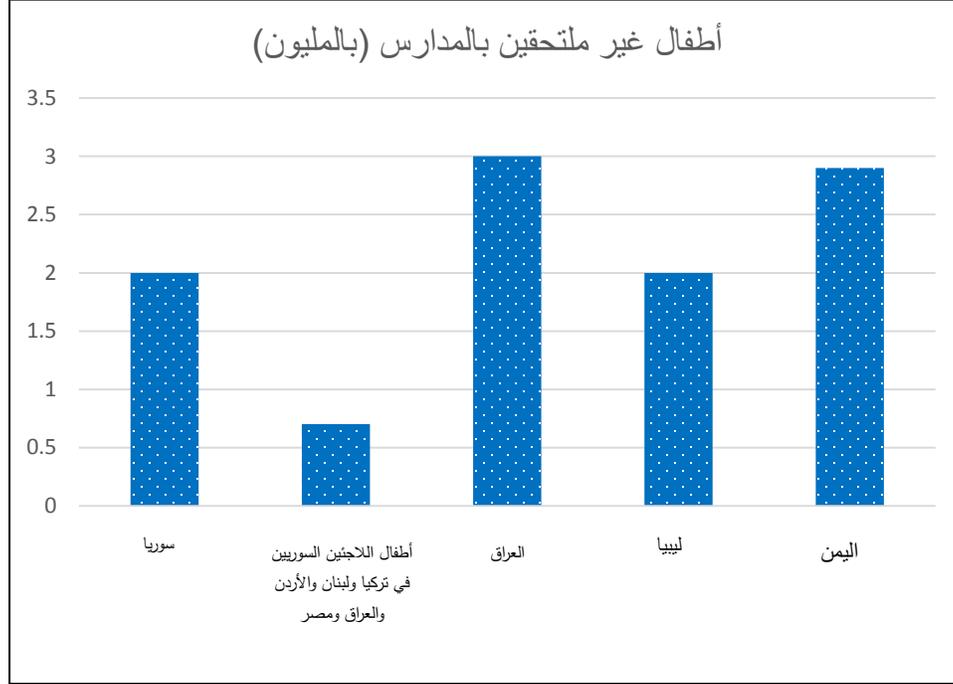
المياه في حلب بأضرار شديدة في الغارات الجوية في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، مما أدى إلى انقطاع إمدادات المياه عن 1.4 مليون شخص بقوا في أنحاء حلب.

### الأضرار التي لحقت برأس المال البشري

فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية في البلدان المتأثرة بالصراع، تجري وكالات الأمم المتحدة تقييمات وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة اللازمة لاجتياز الأزمات، وتحديد مختلف الاحتياجات في العديد من القطاعات مثل الحماية، والمياه والصرف الصحي، والصحة، والغذاء، والتعليم والمأوى، إلخ. وبحسب تقييم الأمم المتحدة، يوجد في سوريا نحو 13.5 مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية، منهم 8.7 مليون في حاجة ماسة ونحو 4.5 مليون موجودون في مناطق يصعب الوصول إليها (الجدول 2). وتذهب تقديرات وكالات الأمم المتحدة إلى أن تكاليف تلبية الاحتياجات الإنسانية تبلغ نحو 3.18 مليار دولار. وبالنسبة لليمن، يُقدَّر أن الناس المحتاجين يصل عددهم إلى 21.1 مليون، أي 86 في المائة من السكان، وهو ما يتطلب مساعدات في العديد من القطاعات وتُقدَّر تكاليف المساعدات الإنسانية بمبلغ 1.6 مليار دولار لعام 2015. وفيما يتعلق بليبيا، يبلغ عدد من يحتاجون إلى مساعدات إنسانية 2.44 مليون وأحدث نداء أطلق لمد يد العون كان لتعبئة 166 مليون دولار. وفيما يتعلق بالعراق، تذهب تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 8.2 مليون شخص محتاجون وأن المساعدات الإنسانية ستبلغ تكلفتها 704 ملايين دولار.

وأدى استمرار الصراع والعنف إلى ضياع سنوات من التحصيل الدراسي في سوريا واليمن والعراق وليبيا. وتُظهر تقديرات الأمم المتحدة أن زهاء 13 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس في هذه البلدان (الشكل 5). ففي سوريا وحدها، يتداعى قطاع التعليم، ويفقد ما حَقَّقه من تقدُّم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وحالت الحرب الأهلية دون انتظام أكثر من نصف (50.8 في المائة من) كل الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس في الدراسة في 2014-2015، ونحو نصف كل الأطفال فقدوا بالفعل ثلاث سنوات دراسية. وتشير تقديرات اليونيسف إلى أن أكثر من نصف السكان (قرابة 13.5 مليون) في سوريا يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، منهم ستة ملايين طفل، وأن 8.7 مليون شخص عاجزون عن تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية (الجدول 2). ولا يحصل نحو ثلثي السكان السوريين الحاليين على مياه شرب مأمونة.

الشكل 5. وضع التعليم



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يواجه اليمن نقصا حادا في السلع الأساسية ومنها المياه والكهرباء والدواء والوقود. وتُظهر التقديرات أن أكثر من 21.1 مليون شخص في حاجة إلى الغذاء والملجأ والرعاية الصحية ومياه الشرب، نصفهم أطفال وأكثر من 10 في المائة مشردون داخليا (الشكل 7). فضلا عن ذلك، زادت معدلات الفقر وسوء التغذية بين أكثر فئات السكان ضعفا وحرمانا بسبب الارتفاع الحاد لأسعار المواد الغذائية وفقدان الوظائف وقلة فرص العمل. وهناك أكثر من 3.4 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس أي ما يعادل 47 في المائة من مجموع الأطفال في سن الدراسة باليمن، نظرا لأن أغلبية المدارس مغلقة أو يقيم فيها المُشردون، ولذا يصعب مواصلة الدراسة فيها. وتتنخفض نسب تسجيل التلاميذ والانتظام في الدراسة في المحافظات التي لا تزال تعمل فيها المدارس (30-70 في المائة) بسبب المشكلات الأمنية. فعلى سبيل المثال، في محافظة ريمة وبعض المديرية في محافظة حجة مازال عدد من المدارس (أكثر من عشرة في المائة) مغلقا بسبب قلة المُعلمين.

## الجدول 2. تقدير أعداد السكان المتضررين في سوريا

13,500,000	مجموع السكان المحتاجين *
6,000,000	مجموع الأطفال المحتاجين (دون سن 18 عاما)
6,500,000	مجموع السكان المُشردين *
2,800,000	الأطفال المُشردون
4,490,000	سكان في مناطق يصعب الوصول إليها
ما يصل إلى مليوني طفل	أطفال في مناطق يصعب الوصول إليها
360,000	سكان في مناطق محاصرة *
(*) مُعدّلة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، وأرقام الأطفال محسوبة على أساس تقدير أن 44.9 في المائة من السكان أطفال دون سن 18 عاما.	

المصدر: اليونيسف 2015.

بالإضافة إلى سوريا واليمن، كانت أسوأ الآثار على رأس المال البشري في العراق وليبيا والبلدان الأخرى المضيفة للاجئين. ففي العراق، ثمة قرابة مليوني طفل غير ملتحقين بالمدارس، و1.2 مليون طفل آخرين أعمارهم من خمسة أعوام إلى 14 عاما معرضون لخطر التسرب من الدراسة. ويشتمل هؤلاء على الأطفال في المجتمعات المضيفة، والمشردين عن ديارهم، وكذلك أطفال اللاجئين من سوريا. وتُظهر تقديرات اليونيسف أن مليون طفل تشردوا، 70 في المائة منهم فقدوا بالفعل عاما دراسيا كاملا.

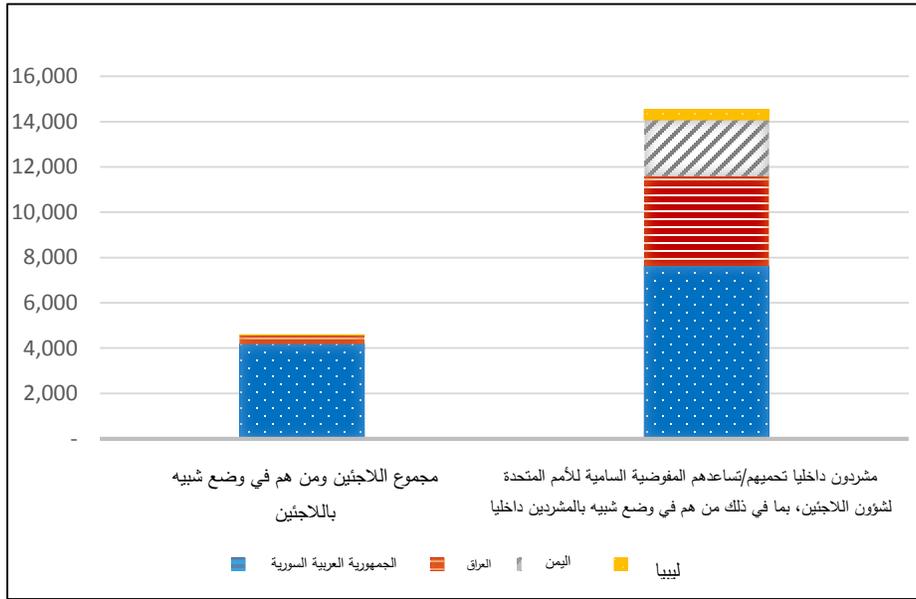
علاوة على ذلك، هناك أكثر من 5300 مدرسة في أنحاء البلاد - تقريبا مدرسة من كل خمس مدارس- تعرضت للدمار أو لحقت بها أضرار أو تم تحويلها إلى ملاجئ للأسر المُشردة. وفي شمال العراق، اضطر قرابة 14 ألف مُعلم إلى الفرار من العنف. وفي ليبيا، شرد العنف نحو 300 ألف طفل وخمس المُشردين داخليا في سن الالتحاق بالمدرسة لا تتاح لهم إمكانية الحصول على خدمات تعليمية. وفي الأردن ولبنان وتركيا، يعجز أكثر من 700 ألف طفل لاجئ سوري عن الانتظام في الدراسة نظرا لأن مرافق البنية التحتية التعليمية الحالية لا تستطيع تحمّل العبء الإضافي أو -في حالة تركيا- بسبب حواجز اللغة.

## أزمات النزوح والتشرد القسري

لقد أصابت الحروب الأهلية رأس المال البشري والمادي بأضرار هائلة، وخلقت كذلك أكبر أزمة تشرد قسري منذ الحرب العالمية الثانية. وأصبح ما يربو على 12 مليون سوري -أي نصف السكان في عام 2010- مُشردين داخليا وخارجيا (الشكل 6)،

وتلثاهم مُشرّدون داخل البلاد. وهم يواجهون العديد من المصاعب والتحديات مثل الحوادث الأمنية التي تعرض الحياة للخطر، وتدهور سبل كسب الرزق، والافتقار إلى الاحتياجات الأساسية. وفر الباقون وعددهم أكثر من 4.3 مليون إلى بلدان مجاورة وأوروبا. وهم يشتملون على 2.1 مليون مسجلين في مصر والعراق والأردن، ولبنان، و80 في المائة منهم يستضيفهم لبنان والأردن وحدهما والباقيون في تركيا (الجدول 3). ويوجد في لبنان أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة إلى عدد سكانه (232 لكل ألف من السكان). وبحسب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، طلب 813 ألفا و599 سوريا اللجوء في أوروبا معظمهم في ألمانيا والسويد وهنغاريا والنمسا.

الشكل 6. تقدير أعداد اللاجئين والمشردين داخليا (بالآلاف)



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، والحكومات والمنظمات غير الحكومية. 27 مارس/آذار حتى الوقت الحالي

ويُوجد في العراق نحو أربعة ملايين مُشرّد داخليا وعدد العراقيين الذين يطلبون اللجوء في بلدان أخرى في ازدياد. وأدى تصاعد الصراع في محافظات العراق الوسطى وتدهور الوضع الأمني إلى تحركات جديدة وثنائية للمُشرّدين داخليا في أنحاء وسط العراق ومنطقة كردستان العراق (الجدول 4). وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنه من المحتمل أن يفوق عدد العراقيين المُشرّدين داخليا ثلاثة ملايين.

وتواجه البلدان المتاخمة لمناطق الصراع، والتي يمر كثير منها بالفعل بأوضاع هشة، ضغوطا هائلة على موارد ميزانياتها. وبحسب التقديرات الحكومية، فإن كل لاجئ يُكَلّف الحكومة الأردنية 3750 دولارا (2500 دينار) لاستضافته سنويا.<sup>5</sup> وعليه،

<sup>5</sup> وزارة الداخلية الأردنية.

يُقدَّر أن تدفق أكثر من 630 ألف لاجئ سوري يُكلِّف الأردن أكثر من 2.5 مليار دولار سنويا. ويُعادل هذا 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي وربع العائدات السنوية للحكومة، وهو ما يُسبِّب ضغوطا هائلة على المالية العامة. وفي ظل هذا الوضع، يتراكم الدين الحكومي بسرعة، ويُقدَّر أنه بلغ 90 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2015.

الجدول 3 عدد اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة (ديسمبر/كانون الأول 2015)

النسبة من إجمالي اللاجئين المُسجّلين	اللاجئون المُسجّلون	الإجمالي التقديري لعدد السوريين	البلد المُضيف
24.5	1,070,189	1,500,000	لبنان
14.5	632,762	1,400,000	الأردن
52.5	2,291,900	2,750,000	تركيا
5.6	244,527	250,000	العراق
2.9	127,681	260,000	مصر
<b>100</b>	<b>4,393,831</b>	<b>6,610,000</b>	<b>مجموع اللاجئين</b>

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ملاحظة: \* \* الإجمالي التقديري لعدد السوريين يُمثّل تقديرات حكومية تتضمّن اللاجئين السوريين المُسجّلين، واللاجئين السوريين غير المُسجّلين، وكذلك السوريين المقيمين في البلدان المضيفة بموجب ترتيبات قانونية بديلة.

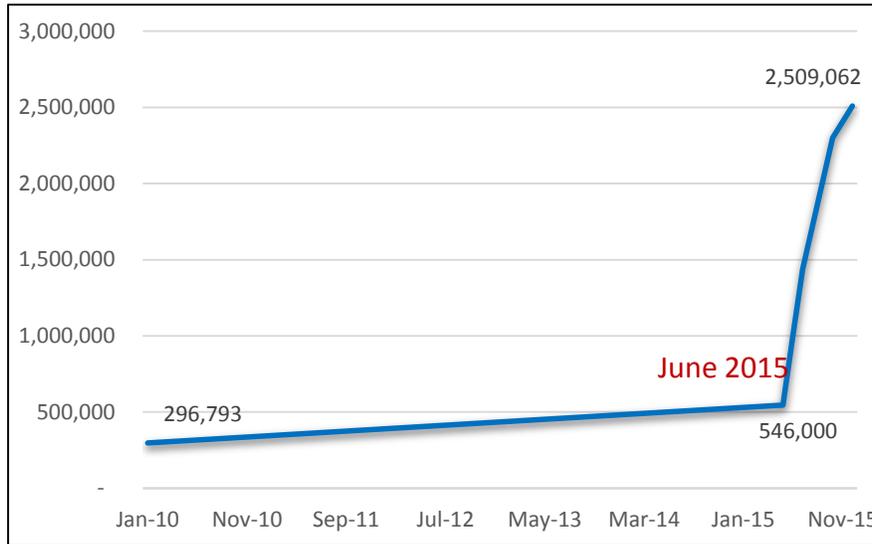
وفي اليمن، زاد عدد المُشرّدين داخليا إلى خمسة أضعاف منذ تفجّر الصراع في مارس/آذار 2015، ليصل إلى أكثر من 2.5 مليون شخص أو عشرة في المائة من السكان في ديسمبر/كانون الأول 2015 (الشكل 7). وجاء منشأ معظم المُشرّدين داخليا من عدن والضالع وصعدة. وتعمل النساء أكثر من 30 في المائة من الأسر المُشرّدة في بعض المناطق، ارتفاعا من تسعة في المائة قبل الأزمة. وحدثت أيضا زيادة في عدد اللاجئين منذ اندلاع الأزمة. وتُظهر التقديرات أن أكثر من ثلاثة أرباع اللاجئين اليمنيين فروا إلى سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية وجيبوتي. وفي الوقت نفسه، يستضيف اليمن لاجئين معظمهم من الصومال وإثيوبيا. ولا تزال الصراعات الداخلية، ومنها المصادمات القبلية، تخلق موجات جديدة من النزوح والنشرد. وقد أدت الأزمة في ليبيا إلى فرار الكثير من الليبيين إلى تونس، لكن العدد الدقيق غير مؤكّد بالنظر إلى أنهم يعبرون الحدود من أجل التجارة ولأغراض أخرى منذ بعض الوقت. وتفيد السلطات المحلية ومنظمات غير حكومية أنه يوجد أيضا 435 ألف مُشرّد داخليا في ليبيا.

الجدول 4. أزمة اللاجئين في العراق

2015 ديسمبر/كانون الأول	يناير/كانون الثاني 2015	المنشأ	
الإجمالي في البلد	الإجمالي في البلد		
12,400	12,000	فلسطين	لاجئون
400,000	310,000	الجمهورية العربية السورية	
16,600	16,000	تركيا	
8,550	8,300	متنوعة	
1,500	2,000	متنوعة	أشخاص في وضع شبيه باللاجئين
5,500	6,000	جمهورية إيران الإسلامية	طالبو حق اللجوء
1,200	1,200	الجمهورية العربية السورية	
1,500	1,400	تركيا	
800	800	متنوعة	
35,000	40,000	العراق	عائدون خلال عام (لاجئون سابقون)
1,400,000	1,500,000	العراق	مشردون داخليا
90,000	100,000	العراق	عائدون خلال عام (مشردون داخليا سابقون)
46,000	50,000	عديمو الجنسية (بدون)	عديمو الجنسية (بدون)
<b>2,019,050</b>	<b>2,047,700</b>		<b>الإجمالي</b>

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

## الشكل 7. أزمة المُشرّدين داخليا باليمن



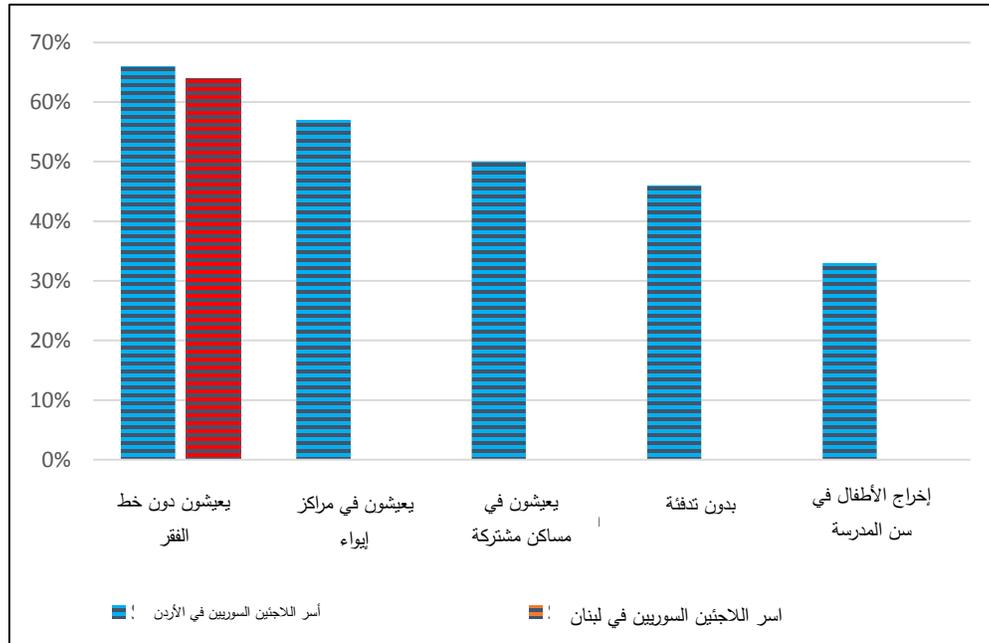
المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

## الظروف المعيشية للاجئين والمُشرّدين داخليا

تُظهر بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن نصف اللاجئين السوريين في سن العمل 18-64 عاما (نصفهم إناث)، وأنهم كانوا نشطين اقتصاديا في سوريا قبل الأزمة. ويُولّف الأطفال دون سن 17 عاما نحو 47 في المائة من اللاجئين. ومُعدّلات البطالة مرتفعة، لاسيما بين النساء إذ تبلغ 68 في المائة. وبالنسبة للباقيين، فإنه مع صعوبة الحصول على رخصة عمل في البلدان المضيفة، يعمل الكثيرون في القطاع غير الرسمي دون أن تتوفر لهم أي حماية. ويُظهر مسح استقصائي لمنظمة العمل الدولية أُجري في الآونة الأخيرة أن نحو 92 في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان لا يحملون عقود عمل، وأن أكثر من نصفهم يعملون على أساس موسمي أسبوعي أو يومي وبأجور متدنية.

ويُعاني اللاجئون السوريون ظروفًا بالغة الشدة. وأظهر مسح استقصائي في الآونة الأخيرة أجرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي على أساس تقييم شمل ما يزيد على 4000 أسرة لاجئة في لبنان أن نحو نصف اللاجئين مدينون و39 في المائة ممن شاركوا في الاستطلاع لا يستطيعون تحمل تكاليف الرعاية الصحية. ولا تتوفر الرعاية الصحية الأولية المجانية إلا لنحو 12 في المائة من الأسر التي شملها المسح. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن سبعة من كل عشرة لاجئين سوريين مسجّلين يعيشون في الأردن ولبنان يعتبرون فقراء. ويزيد هذا الرقم إلى تسعة من كل عشرة لاجئين إذا أُخذ في الحسبان خطوط الفقر التي تستخدمها البلدان المضيفة المعنية (فيري وآخرون 2015). ويزيد مُعدّل الفقر بين اللاجئين السوريين في الأردن عن مثيله في لبنان. وفي الأردن، توجد أيضا شواهد على أن معدل الفقر بين اللاجئين زاد بضع نقاط مئوية بين عامي 2013 و2015 (الشكل 8).

## الشكل 8. الظروف المعيشية للاجئين السوريين في لبنان والأردن



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يعاني اليمن أزمة فقر متفاقمة. قبل الحرب، كان أكثر من نصف السكان يعيشون في فقر مدقع (تحت خط الفقر البالغ 1.90 دولار يوميا) وأكثر من نصف الشباب عاطلون. وهذه الأرقام أخذت في الزيادة منذ اندلاع الحرب، وأكثر من 20 مليون شخص أو 80 في المائة من اليمنيين يُعتبرون الآن فقراء. ويشتمل هؤلاء على أكثر من 15 مليونا لا تتوفر لهم سبل الوصول إلى المنشآت الصحية والحصول على الرعاية الطبية. ومع فرار الناس من ديارهم وعدم وجود مُمخِّمات رسمية، يقيم المُشرِّدون في 260 مدرسة، وهو ما يعوق العملية التعليمية لنحو 13 ألف طفل. وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لا يستطيع 1.8 مليون طفل آخرين الحصول على خدمات تعليمية نتيجة لإغلاق أكثر من 3500 مدرسة في أنحاء البلاد. وهذا بالإضافة إلى ما يُقدَّر بنحو 1.6 مليون طفل لا يتاح لهم الالتحاق بالمدارس قبل مارس/آذار. ومنذ تصاعد أعمال العنف، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 537 ألف طفل (تُمن كل الأطفال دون الخامسة) معرضون لخطر الإصابة بنقص حاد للتغذية. وتتفاقم هذه التحديات من جراء ارتفاع الأسعار التي قلّصت بالفعل إمكانية الحصول على الغذاء والماء المأمون والخدمات العامة الأساسية وفرص العمل وكسب الرزق (انظر القسم الخاص بالأضرار التي لحقت برأس المال البشري).

### ثالثا. الآثار الاقتصادية للسلام

هل يُمكن وضع حد للأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحروب الأهلية؟ إن إنهاء الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كفيل بتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال إعادة الأمن، وزيادة الاستثمار، وبدء أنشطة الإعمار وإعادة البناء. وستتسّن المؤشرات الاجتماعية أيضا مع النمو وتحويل الموارد العامة من الإنفاق العسكري إلى قطاعات التعليم والصحة (الجدول 5). غير أن وتيرة التعافي الاقتصادي ونمطه في الأمد القصير ليست في العادة بالأمر الهين، نظرا لأن البلدان الخارجة

من الصراع تراث اقتصادات ضعيفة، ورأس مال ماديا وبشريا واجتماعيا مُدمراً، بالإضافة إلى تفشّي الفقر وارتفاع معدلات البطالة، لاسيما في صفوف الشباب. وتشير الشواهد المتاحة إلى تحقق التعافي الاقتصادي وزيادة النمو في بعض البلدان فور خروجها من الحرب، لكنه يستغرق في حالات أخرى وقتاً أطول (الجدول 6). وعلى سبيل المثال، بعد مرور عشرة أعوام على انتهاء الحرب، لم يعد نصيب الفرد من الدخل في أوغندا إلى سابق عهد في أوائل السبعينيات.

ورصد كولبير (1999) بعض الشواهد على أثر "تركة الحرب" وأن بعض البلدان لا تزال تعاني من انخفاض معدلات نموها بعد انتهاء الحرب. ويرجع السبب في هذا إلى أن موارد رأس المال المادي والبشري قد دُمّرت تدميراً شديداً وأن بعض المهارات أصبحت نادرة، إذ فر السكان في سن العمل من الحرب والعنف أو أصبحوا مُشرّدين داخليا. وفضلا عن ذلك، من المحتمل أن يظل الانتقال من الحرب إلى السلام هشاً وفي بعض الحالات قد تعود الأوضاع إلى سابق عهدها. وتُظهر التقديرات أنه من المحتمل بنسبة 39 في المائة أن تنهار أية تسوية سلمية في غضون السنوات الخمس الأولى بعد انتهاء الحرب، وبنسبة 32 في المائة أن تنهار في السنوات الخمس التالية (كولبير وهوفلر، 2004). وشهدت أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإندونيسيا وليبيريا ورواندا وسيراليون وسري لانكا، على سبيل المثال لا الحصر، جميعاً عودة العنف والصراع بعد أن وقّعت الأطراف المتصارعة اتفاقيات سلام.

وتتوقّف وتيرة التعافي الاقتصادي في الأمد المتوسط إلى حد ما على ما إذا كان البلد غنيا بالموارد الطبيعية. وتبحث دراسة ساب (2014) وتيرة التعافي بعد انتهاء الصراع في ثلاثة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لبنان 1975، والكويت 1990، والعراق 2003. وتكشف نتائج الدراسة أن لهيكل إجمالي الناتج المحلي (النفطي مقابل غير النفطي)، ومدة الحرب، والمساعدات المقدمة من المجتمع الدولي دوراً قوياً في سرعة التعافي بعد الحرب.

الجدول 5. المؤشرات الاجتماعية لبلدان مختارة خارجة من الصراع

بعد الصراع	أثناء الصراع	قبل الصراع	
(متوسط معدلات التغير السنوية)			
0.4	-0.5	0.4	العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)
0.0	0.6	3.8	معدل الوفيات بين الرضع (لكل ألف مولود حي)*
3.2	-2.6	...	معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي
2.1	-1.1	...	معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي
2.1	-1.5	...	معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الجامعي
5.4	-4.3	...	الإنتفاق على التعليم (متوسط نصيب الفرد من النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي)
5.1	-8.6	...	الإنتفاق على الصحة (متوسط نصيب الفرد من النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي)

المصدر: صندوق النقد الدولي (2002) \* متوسط المعدل السنوي للتغير يشير إلى معدل التحسن في مؤشر وفيات الرضع. ملاحظة: يستند التحليل إلى مجموعة بيانات مقارنة بين 45 بلداً، نحو ثلثها لم تتعرض للصراع والإرهاب، وذلك باستخدام متوسطات خمس سنوات للبيانات السنوية في الفترة 1980-1999. وتشتمل العينة على كل البلدان منخفضة الدخل، والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل التي ابتليت بالصراع المسلح. وتستند فئات الدخل إلى معايير البنك الدولي، من حيث مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي عام 1998: للبلدان منخفضة الدخل 760 دولاراً أو أقل، وللشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل 761 دولاراً-3030 دولاراً، وللشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل 3031 دولاراً-9360 دولاراً.

وتُظهر الدراسة أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تعافى ببطء في البلدان المستوردة للنفط بالمقارنة بالبلدان المصدرة للنفط. ففي لبنان، استغرق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 20 عاماً بعد انتهاء الحرب، ولكن ظل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي دون مستواه قبل الحرب. واستغرق الأمر سبعة أعوام في الكويت ليتعافى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وعاماً واحداً في العراق ليعود إلى مستويات ما قبل الصراع. والسبب الرئيسي في اختلاف وتيرة التعافي هو أنه في البلدان الغنية بالنفط يتعافى إنتاج النفط سريعاً حيث إن حقول النفط يمكن تشغيلها بسرعة بالمقارنة بالقطاعات الأخرى في اقتصاد ما بعد الحرب. ولذلك، فإن التوصل إلى تسوية سلمية في سوريا والعراق وليبيا واليمن قد يؤدي إلى انتعاش سريع لإنتاج النفط وصادراته، ومن ثم يساعد على زيادة الحيز المتاح للمالية العامة، وتحسين أرصدة المعاملات الجارية، وزيادة احتياطات النقد الأجنبي، وتعزيز النمو الاقتصادي في الأمد المتوسط.

مكاسب الديمقراطية. نشبت الحروب الأهلية، وكذلك الكثير من الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في أعقاب انتفاضات شعبية كانت تهدف، ضمن جملة أمور أخرى، إلى زيادة التحول الديمقراطي في هذه البلدان. ومع أن الحروب التي تلت ذلك قوضت النمو، يجدر التساؤل هل، حينما تخمد الصراعات، سيساعد الانتقال السلمي إلى الديمقراطية على تعزيز النمو الاقتصادي. لقد كان من الصعب الإجابة على هذا السؤال بسبب العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي.

الجدول 6. متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي في بلدان مختارة (%)

تاريخ بدء الصراع ونهايته	قبل اندلاع الصراع (نسبة مئوية)	عدد سنوات الصراع	في الصراع (نسبة مئوية)	عدد السنوات بعد انتهاء الصراع	بعد انتهاء الصراع (نسبة مئوية)
أفغانستان، 1978 - 2001	2.6	24	-6.5	6	10.4
أنغولا، 1975 - 2002	3.4	28	-1.3	5	11.8
أذربيجان، 1991 - 1994	-2.2	4	-17.8	13	9.4
البوسنة والهرسك، 1992 - 1995	-11.9	4	3.6	12	10.5
كمبوديا، 1970 - 1991	...	22	-4.0	16	4.8
تشاد، 1965 - 1990	...	26	-0.3	17	2.3
جمهورية الكونغو الديمقراطية، 1996 - 2001	-4.0	6	-5.2	6	2.6
كرواتيا، 1991 - 1993	...	3	-12.9	13	4.5
إثيوبيا، 1974 - 1991	1.1	18	-0.9	16	2.3
جورجيا، 1991 - 1993	2.4	4	-26.4	13	7.7
لبنان، 1975-1990	0.0	16	-5.0	17	3.7
ليبيريا، 1989 - 2003	-2.0	15	-9.3	4	2.8
موزمبيق، 1976 - 1992	1.6	17	-1.4	15	5.3
رواندا، 1990 - 1994	0.7	5	-8.4	13	4.0
جزر سليمان، 1998 - 2003	0.3	6	-5.7	4	3.2
سيراليون، 1991 - 2001	-0.1	11	-7.3	6	8.0
طاجيكستان، 1992 - 1997	-2.3	6	-15.2	10	7.1
أوغندا، 1979 - 1991	-1.0	13	-2.0	16	2.9

0.4	5	-2.9	12	1.8	بوروندي، 1991 - 2002
1.8	8	-1.4	7	2.1	جمهورية الكونغو، 1993 - 1999
-0.1	4	-3.2	2	-0.6	كوت ديفوار، 2002 - 2003
1.9	16	-2.5	13	2.0	السلفادور، 1979 - 1991
1.2	16	-0.9	18	1.1	إريتريا، 1974 - 1991
0.6	12	0.9	30	...	غواتيمالا، 1965 - 1995
-3.2	8	-13.2	2	0.4	غينيا بيساو، 1998 - 1999
-0.1	12	-4.9	5	-0.3	هايتي، 1991 - 1995
1.6	18	-1.0	17	-2.8	ناميبيا، 1973 - 1989
0.8	17	-6.8	13	1.7	نيكاراغوا، 1978 - 1990
-1.2	11	1.7	8	0.7	بابوا غينيا الجديدة، 1989 - 1996

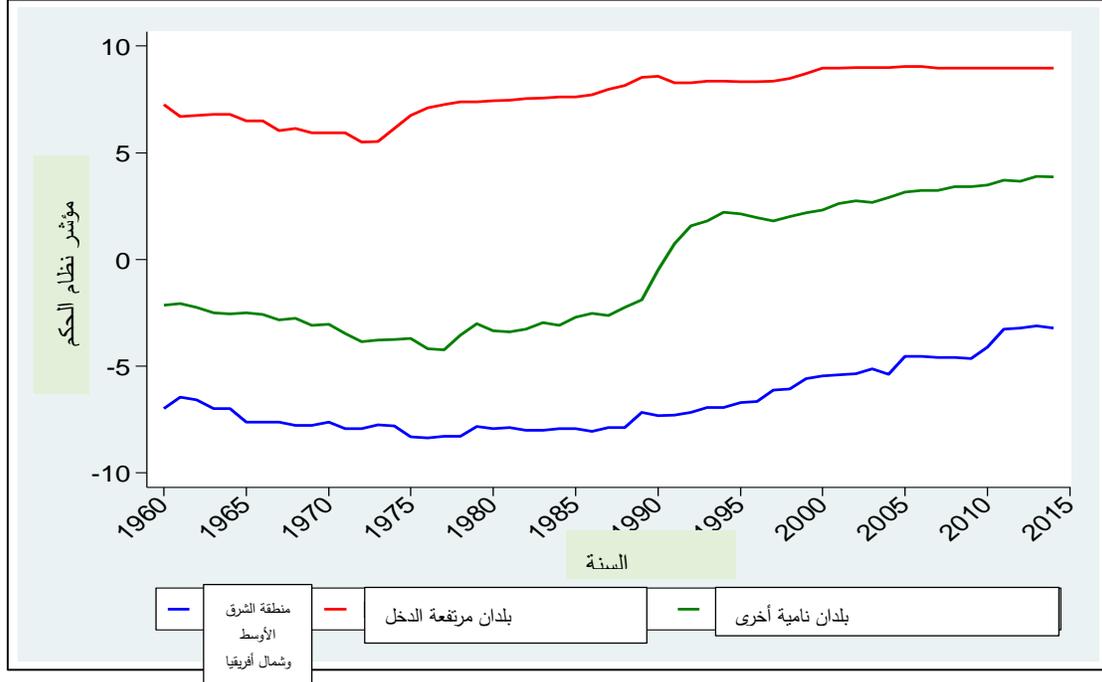
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008.

غير أن بعض الشواهد القوية تُظهر في الآونة الأخيرة بدرجة مُقنعة أن النمو الاقتصادي يُسجّل تحسُّناً ملموساً على الأمد الطويل في أعقاب الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى الديمقراطية. وباستخدام عينة عالمية، كشفت دراسة [عاصم أوغلو وآخرين \(2015\)](#) أن التحول الديمقراطي يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من خلال التشجيع على الاستثمار، والتعليم، والإصلاحات الاقتصادية، وتوفير سلع النفع العام والحد من الاضطرابات الاجتماعية. وتشير نتائج دراستهم إلى أنه مع التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، يُحقّق البلد العادي زيادة نسبتها نحو 20 في المائة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأمد الطويل، في غضون فترة تبلغ تقريباً نحو 30 عاماً.

وطبقاً لمؤشر نظام الحكم، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أقل مناطق العالم ديمقراطية (الشكل 9).<sup>6</sup> والسؤال المنطقي هو ما هو التغيير الذي سيطراً على مسار النمو في المنطقة في حالة حدوث انتقال دائم من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. وبالإضافة إلى الديمقراطية القائمة على الانتخابات، كان المحتجون في انتفاضات الربيع العربي يطالبون بمزيد من الحرية الاقتصادية. وهناك مؤشر للحرية الاقتصادية يشيع استخدامه هو ضمان حقوق الملكية - حتى تتمكّن الشركات ورواد الأعمال من الاستثمار في مؤسساتهم وخلق فرص العمل والتوظيف دونما خوف من خسارة استثماراتهم. ولذلك، فإننا ندرس كيف يتغيّر النمو مع زيادة الحرية الاقتصادية في المنطقة والتي نُعرّفها في هذا المقام بأنها الانتقال من أقل من المتوسط العالمي لحقوق الملكية إلى أعلى من هذا المتوسط. وفي الواقع، نحن نستخدم مقياسين للحرية الاقتصادية وهما تصنيف المخاطر على الاستثمار في الدليل الدولي بشأن المخاطر القطرية، ومؤشر فريزر للحرية الاقتصادية، مع أنهما يعطيان نتائج متطابقة تقريباً.

<sup>6</sup> يتراوح المؤشر المركّب لنظام الحكم من سالب 10 لأقل النظم الديمقراطية إلى زائد عشرة لأكثرها ديمقراطية.

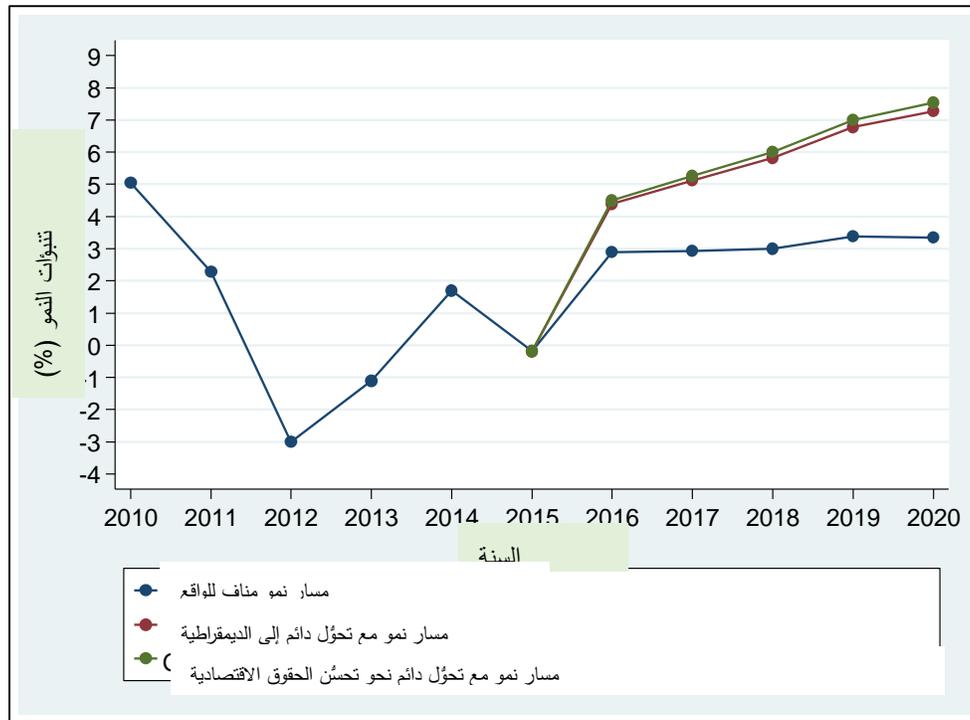
## الشكل 9. اتجاهات الديمقراطية



المصدر: متوسط مؤشر نظام الحكم (1960-2015).

أظهرت دراسة كراي وكينديريوغلو (2015) اعتمادا على نتائج أعمال عاصم أوغلو وآخرين (2015) أن التحوّل الدائم من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي يؤدي إلى تحسّن ملموس لمسار النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 10). وبافتراض أن هذا التحوّل حدث في عام 2015، فإن التحليل يشير إلى أنه بعد خمسة أعوام، سيصل معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 7.78 في المائة بالمقارنة مع 3.33 في المائة في غياب التحوّل إلى الديمقراطية (المرفق 1). وللتحوّل في حقوق الملكية من أقل من المتوسط إلى أعلى من هذا المتوسط تأثير مماثل، وهو بلوغ معدل النمو 7.98 في المائة بعد مرور خمسة أعوام. ومن المؤكّد أن تحقيق التحوّلات إلى الديمقراطية وإقرار حقوق الملكية فوق المستوى المتوسط سيكون صعبا وفي بعض الحالات مؤلّما (كما لاحظنا). وعلى أي حال، فإن الشواهد تشير إلى أن المكاسب من حيث تسريع وتيرة النمو الاقتصادي قد تكون في الأمد الطويل كبيرة.

الشكل 10. آثار التحوّلات الدائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النمو



## الديمقراطية وحقوق الملكية والنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تتناول هذه المذكرة تقدير آثار التحول الديمقراطي وتحسن حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتقاس الديمقراطية باستخدام مُتغيرٍ صوري (dummy variable) حدّده عاصم أوغلو وآخرون (2015). وتقاس حقوق الملكية باستخدام مؤشرين بديلين: مؤشر تصنيف المخاطر على الاستثمار في الدليل الدولي بشأن المخاطر القطرية، ومؤشر فريزر للحرية الاقتصادية. ويتمثل النهج التجريبي في "تعزيز" مواصفات التقدير الأساسي المذكورة في دراسة عاصم أوغلو وآخرين (2015) بمؤشر لحقوق الملكية. وتناولت دراسة عاصم أوغلو وآخرين (2015) العلاقة الانحدارية بين (لوغاريتم) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع مُتغير صوري هو الديمقراطية مع ثبات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي اللاحق (lagged GDP per capita)، ومع مجموعة كاملة من المؤثرات القطرية والسنوات الثابتة. وتستند التقديرات هنا إلى عينتين من 130 و142 بلداً على التوالي عند استخدام مؤشر تصنيف المخاطر على الاستثمار في الدليل الدولي بشأن المخاطر القطرية، ومؤشر فريزر للحرية الاقتصادية. وتمتد فترة الدراسة من 1984 إلى 2012. وأورد الجدول 11 نتائج الدراسة.

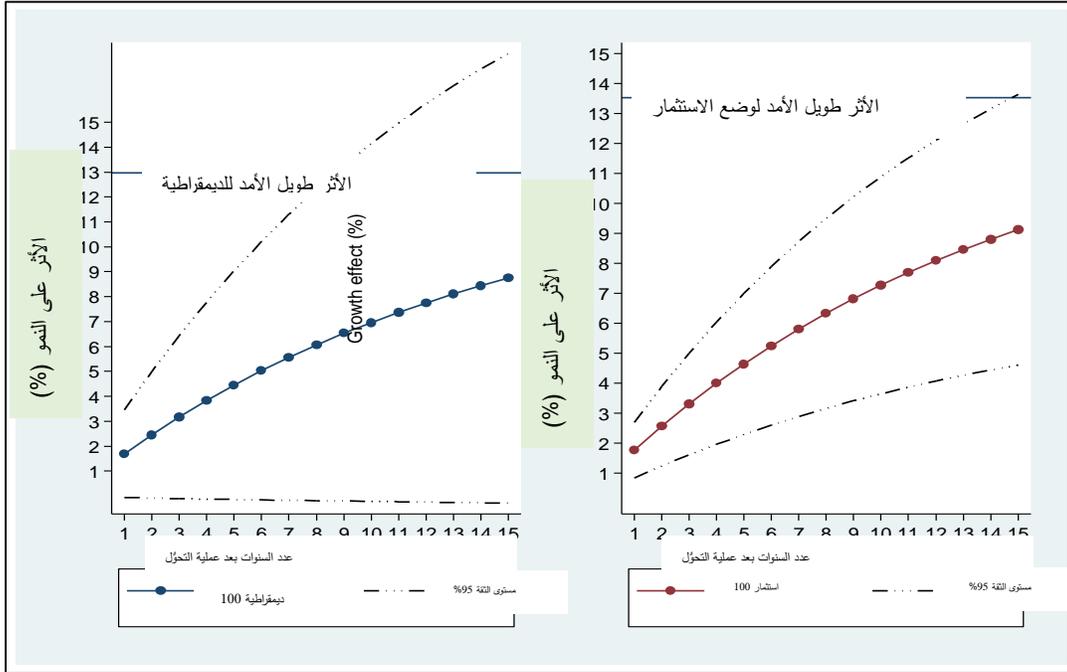
وكما هو متوقع كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ثابتاً بمرور الوقت، حينما تبلغ المعاملات 0.932 (s.e.=0.013)، و0.931 (s.e.= 0.021)، في الفترة الزمنية الأولى للوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وتشير المعاملات الإيجابية البالغة 0.880 (s.e.=0.460)، و0.780 (s.e.=0.470)، على المتغير الصوري للديمقراطية إلى أن البلدان التي تتمتع بنظام ديمقراطية يرتفع فيها في العادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند مستوى مُعين من حقوق الملكية. وتتنبأ هذه المعاملات بأن التحول الدائم من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي تصاحبه زيادات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي نسبتها 1.69 في المائة (s.e.=0.89)، و1.50 في المائة (s.e.=0.90)، بعد مرور عام واحد. ويؤدي مثل هذا التحول الدائم في الأمد الطويل إلى زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 12.96 في المائة (s.e.=7.06)، و11.38 في المائة (s.e.=8.26). ووجد عاصم أوغلو وآخرون (2015) في تقييمهما لمواصفات خط الأساس أن أثر الديمقراطية على النمو في الأمد الطويل يبلغ 35.59 في المائة، وهو ما يعني أن المتغير الصوري للديمقراطية ربما يساعد على زيادة أثر حقوق الملكية على النمو. وثمة سبب محتمل آخر لهذه الاختلافات في أثر الديمقراطية على النمو هو أن عاصم أوغلو وآخرين استطاعوا التعمق في تقييم التفاوت بين البلدان في الديمقراطية خلال فترة الدراسة 1960-2010.

وترتبط حقوق الملكية ارتباطاً إيجابياً مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بصرف النظر عن طبيعة النظام القائم (ديمقراطياً كان أم لا). وتصاحب التحسن الدائم في حقوق الملكية (من دون المتوسط إلى أعلى من هذا المستوى) زيادات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.76 في المائة (s.e.=0.46) على مؤشر تصنيف المخاطر على الاستثمار في الدليل الدولي بشأن المخاطر القطرية، وبنسبة 1.60 في المائة (s.e.=0.70) على مؤشر فريزر للحرية الاقتصادية بعد مرور عام واحد. وتأثير مثل هذه التحسينات في حقوق الملكية على النمو في الأمد الطويل هي 13.52 في المائة (s.e.=3.72) و12.13 في المائة (s.e.=5.42) على الترتيب لمؤشر تصنيف المخاطر على الاستثمار في الدليل الدولي بشأن المخاطر القطرية، ومؤشر فريزر للحرية الاقتصادية. ويرسم الشكلان 11 وأ2 التأثيرات التراكمية للديمقراطية وحقوق الملكية على النمو وكذلك

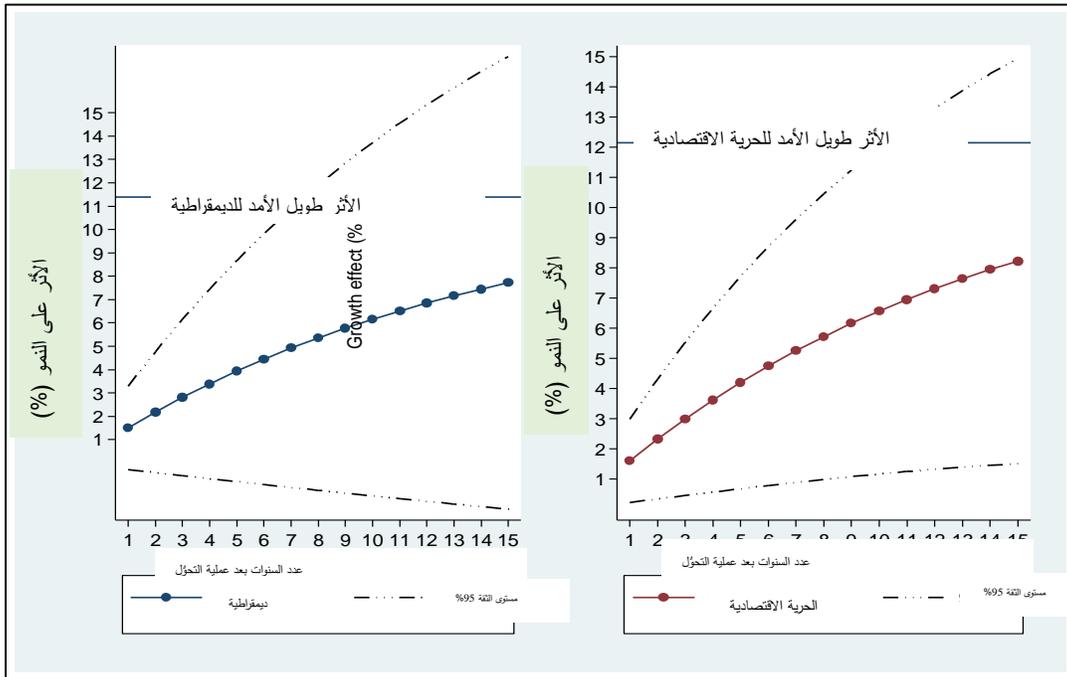
التأثيرات المصاحبة على النمو في الأمد الطويل خلال الخمسة عشر عاما الأولى بعد التحولات الأولية. وكما يتضح من الشكلين، تستمر تأثيرات تعزيز النمو التي تنتج عن الديمقراطية وحقوق الملكية بمرور الوقت وإن كانت بدرجات متفاوتة. وفي علاقات الانحدار، يُفترض أن كل البلدان ماعدا إسرائيل ومالطا غير ديمقراطية ودون المتوسط العالمي لمؤشري تصنيف المخاطر على الاستثمار والحقوق الاقتصادية. ولذلك، فإن السؤال الرئيسي هو كيف سيكون مسار النمو في بلدان المنطقة في حالة التحولات الدائمة: (1) من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي؛ و(2) من دون المتوسط العالمي لحقوق الملكية إلى أعلى من هذا المستوى. وتُقاس معدلات النمو في المنطقة في خطوتين باستخدام بيانات عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي 2015، الذي نتاح فيه بيانات في الفترة من 1980 إلى 2020.<sup>7</sup> تتمثل الخطوة الأولى في حساب معدلات النمو السنوي على المستوى القطري، والثانية في حساب متوسط معدلات النمو السنوي في المنطقة على أساس المتوسط المرجح الإقليمي لمعدلات النمو القطرية وعامل الترجيح هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وبافتراض أن المنطقة تمر بتحوّلات دائمة (1) أو (2) في 2015، فإن مسارات النمو المصاحبة موضحة في الشكل 10. ويظهر الشكل العلوي النتائج حينما يُستخدَم مؤشر تصنيف المخاطر على الاستثمار بديلا عن حقوق الملكية، ويعرض الشكل السفلي الحالة المقابلة عند استخدام مؤشر الحقوق الاقتصادية. ويصاحب تحوّل صاعد ملموس التحوّل الدائم من مستوى دون المتوسط العالمي لمؤشر تصنيف مخاطر الاستثمار إلى مستوى أعلى. ويؤدي تحسّن تصنيف مؤشر الأخطار على الاستثمار مع انتقال المنطقة من دون المتوسط العالمي إلى مستوى أعلى منه إلى بضع نقاط مئوية إضافية للنمو، الأمر الذي يساعد على بلوغ معدل النمو 7.98 في المائة في عام 2020 بدلا من المعدل الحالي البالغ 3.33 في المائة. وتشير هذه النتائج إلى أن تأثير التحسّن الدائم لحقوق الملكية على النمو أعلى من تأثير التحوّل الدائم إلى الديمقراطية مع أن التأثيرين كليهما إيجابيان وكبيران من الناحية الاقتصادية. وتكون النتائج متماثلة إلى حد كبير عند استخدام مؤشر الحرية الاقتصادية بديلا عن حقوق الملكية.

<sup>7</sup> <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/index.aspx>

الشكل 1. أثر الديمقراطية والاستثمار على النمو



الشكل 2. أثر إحلال الديمقراطية والحرية الاقتصادية على النمو



الجدول أ1: التقديرات المجمعّة 1984-2012

النموذج 2	النموذج 1	
0.931*** (0.021)	0.932*** (0.013)	لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الفترة الزمنية الأولى)
0.780* (0.470)	0.880* (0.460)	متغير صوري الديمقراطية
	0.920*** (0.250)	تصنيف مخاطر الاستثمار على الدليل الدولي للمخاطر القطرية (متغير صوري)
0.830** (0.370)		مؤشر فريزر للحرية الاقتصادية (متغير صوري)
0.561*** (0.159)	0.539*** (0.105)	متغير ثابت
نعم نعم	نعم نعم	الأثار القطرية الثابتة؟ الأثار السنوية الثابتة؟
11.385 (8.266)	12.965 (7.068)	أثر الديمقراطية على النمو في الأمد الطويل (%)
7.716 (2.030)	8.739 (4.604)	أثر الديمقراطية على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعد 15 عاما (%)
	13.524 (3.722)	أثر الوضع الاستثماري على النمو في الأمد الطويل (%)
	9.117 (2.303)	أثر الوضع الاستثماري على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعد 15 عاما (%)
12.137 (5.420)		أثر الحرية الاقتصادية على النمو في الأمد الطويل (%)
8.225 (2.164)		أثر الحرية الاقتصادية على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعد 15 عاما (%)
2262	3500	الملاحظات
142	130	عدد البلدان
0.953	0.949	الجذر التربيعي R2

ملاحظة: الأخطاء المعيارية لعدم ثبات التباين يشار إليها بين أقواس. وتشير علامات النجمة إلى مستوى الدلالة كما يلي:  $p < 0.1$ \*,  $p < 0.05$ \*\*,  $p < 0.01$ \*\*\*. ومعاملات كل الانحدارات مضروبة في 100 ماعدا لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (الفترة الزمنية الأولى).

Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P. and Robinson, J.A. (2015) "Democracy Does Cause Growth", NBER Working Paper No. 20004 (<http://economics.mit.edu/files/10554>) (updated version).

Blomberg, B., and Hess, G., and Orphanides, A. (2004) "The Macroeconomic Consequences of Terrorism" CESifo Working Paper Series No. 1151; Claremont McKenna College Economics Working Paper No. 2004-04 (Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=525982>).

Collier, P. and Hoeffler, A. (2004) "Greed and Grievance in Civil War", Oxford Economic Papers, Volume 56, Issue 4, 563-595.

Collier, P. (2006) "Post-Conflict Economic Recovery", A paper for the International Peace Academy, Oxford University, Department of Economics, Revised April.

Devarajan, S. and Mottaghi, L. (2014) "Corrosive Subsidies", MENA Economic Monitor, Washington, DC: World Bank, October.

Devarajan, S. and Mottaghi, L. (2015a) "Plunging oil prices," MENA Quarterly Economic Brief", Washington, DC: World Bank, January.

Devarajan, S. and Mottaghi, L. (2015b) "Economic Implications of Lifting Sanctions on Iran", MENA Quarterly Economic Brief" Washington, DC: World Bank, July.

Enders, W., Sandler, T. and Praise, G. (1992) "An Econometric Analysis of the Impact of Terrorism and Tourism ", *Kyklos*, 45:4, 531-54.

Gupta, S., Clements, B., Bhattacharya, R. and Chakravarti, S. (2002) "Fiscal Consequences of Armed Conflict and Terrorism in Low- and Middle-Income Countries", IMF Working Paper No. 02/142, Washington DC.

Hoeffler, A. and Reynal-Querol, M., (2003) "Measuring the Costs of Conflicts" in <http://www.conflictrecovery.org/bin/2003>

Ianchovichina, E. and Ivanic, M. (2014) "Economic effects of the Syrian war and the spread of the Islamic State on the Levant," Policy Research Working Paper No. 6771, The World Bank, Washington DC.

Kraay, A. and Kiendrebeogo, Y. (2015) "Democracy, Property Rights and Growth in MENA", mimeo.

Mottaghi, L. (2015) "MENA Economies Hit by Conflicts, Civil Wars and Lower Oil Prices," Quick Notes #51, *MENA Knowledge and Learning*, Washington, DC: World Bank, October.

Sab, R. (2014) "Economic Impact of Selected Conflicts in the Middle East: What Can We Learn from the Past?" IMF working paper WP/14/100, Washington DC.

Stewart, F., Huang, C., and Wang, M. (2001) "Internal Wars in Developing Countries: An Empirical Overview of Economic and Social Consequences." In F. Stewart and V. Fitzgerald, eds., *War and Underdevelopment: Volume 1, The Economic and Social Consequences of Conflict*: Oxford University Press, 67-103.

Syrian Center for Policy Research (2015) "Syria, Alienation and Violence: Impact of Syria Crisis Report", UNDP, UNRWA, March.

United Nations Development Program (2008) "Post-Conflict Economic Recovery: Enabling Local Ingenuity", Bureau for Crisis Prevention and Recovery.

Verme, P. et al. (2015) "The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Lebanon and Jordan", World Bank and the UN Refugee Agency (UNHCR).

World Bank (2013) "Lebanon Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict", Washington, DC: World Bank, September.

World Bank (2015) "Turkey's Responses to the Syrian refugee crisis", Washington, DC: World Bank, December.

World Bank (2016) "*Global Economic Prospects: Spillovers amid Weak growth*", Washington, DC: World Bank, January.

---

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي

الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد السادس، يناير/كانون الثاني 2016

الآثار الاقتصادية للحرب والسلام

<http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-quarterly-economic-brief>

